الرأي
ملحق خاص بمناسبة عيد الجلوس الملكي
الخميس ٩ حزيران ٢٠١١

12 عاماً من العطاء ..

بين الذكرى والانجاز يشرق عيد الجلوس مجدداً علينا وعليكم آل البيت لنهنئ انفسنا وشعبنا قبل ان نهنئكم وننثر عطراً ووروداً بين يدي جلالة الملك.

في عيد الجلوس نروي قصة وطن وملك في سطور نستكمل فيها ما كتب التاريخ عن الهاشميين الذين زرعوا وداً عبر راوئع الماضي وبناء الحاضر واستشراف المستقبل فقطفوا حباً لشعب يفدي دونهم الارواح والمهج.

عيد الجلوس الملكي.. فخر واعتزاز بقيادة هاشمية حققت الإنجاز

حاتم العبادي

في عيد الجلوس الملكي.. تنطلق مرحلة جديدة من الإنجاز الوطني.. وتسبق الأفعال الكلمات في مسيرة وطن، كان وما يزال الاهتمام الاول لقائده.. شعبه ...وهمه الأكبر والأول السير بهم الى مستقبل مشرق وحياه أفضل.

فرحة الأردنيين بمناسبة عيد الجلوس الملكي .. فرحة إنجاز وأمل وثقة وإيمان بمستقبل أفضل.. فرحة اعتزاز وثقة بقيادة هاشمية تمكنت ، رغم التحديات والصعاب.. السير بالوطن نحو بر الأمان، بإرادة قائد وشعب، مفاخرين بقيادتهم الهاشمية الحكيمة، وبما تحقق من إنجازات خلال مسيرة الخير، التي يقودها الملك عبدالله الثاني، والأمل والثقة والأيمان، عناوين تحدو بهم الى المستقبل الذي رسم ملامحه جلالة الملك منذ اليوم الاول لتسلمه سلطاته الدستورية.

احتفال الأردنيين بعيد الجلوس الملكي الثاني عشر، يتزامن مع حراك إصلاحي شامل يقوده جلالة الملك برؤية استشرافية نحو أردن أقوى.. ونحو مستقبل أفضل للأردنيين.

ويأتي يوم الجلوس الملكي، حيث يجدد الأردنيون شحذ الهمم ، وتعزيز الإرادة، في مسيرة الوطن، التي تحتاج الى سواعد الجميع،، باعتبار أن المستقبل المنشود نحو «الاردن الحديث» تصنعه الإرادة والحرية والمواطن المنتمي لقيادته ووطنه.

وتستمر المسيرة في عهد جلالة الملك، بخطى ثابتة وواثقة نحو المستقبل الأفضل، والحفاظ على تميز الأردن، كنموذج في الانفتاح السياسي والاقتصادي والأمن والاستقرار والديمقراطية وتبني مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.

انموذج في التقدم والاصالة

ويستذكر الأردنيون، في مناسبة عيد الجلوس الملكي الغالية، بفخر واعتزاز حجم الإنجاز الذي تحقق في العقد الاول لحكم جلالة الملك عبدالله الثاني، والذي انعكس على مختلف مناحي الحياة، ليصبح الاردن، وبشهادة الجميع، البلد «الأنموذج» في « التقدم والاصالة والتميز والاستقرار.

ففي التاسع من حزيران من عام ١٩٩٩، الذي يفخر به الأردنيون كيوم من أيام العزة والفخار، انتقلت الراية الهاشمية المظفرة الى جلالة الملك عبدالله الثاني، لتنتقل الى يد خير خلف لخير سلف، المغفور له جلالة الملك الحسين الذي حملها باقتدار وبعد نظر وشجاعة وإقدام في مسيرة انطلقت منذ الحادي عشر من أب ١٩٥٢، استطاع خلالها ان يعبر بالأردن والأردنيين الى بر الأمان.

وجاء التاسع من حزيران ١٩٩٩ ليشكل امتدادا طبيعيا لمسيرة الهاشميين الذين قادوا طلائع هذه الأمة وقدموا النموذج في التضحية والدفاع عن قناعاتهم ودفع ثمن هذه القناعات من دمائهم وأرواحهم ووفاء للأهداف التي وضعوها نصب أعينهم لتوحيد هذه الأمة واستعادة كراماتها وحقوقها وسيادتها.

العمل والعطاء مقياس المواطنة

وفي هذا اليوم يجدد الأردنيون تأكيدهم بأنهم سيكونون، عند حسن القائد بهم على الدوم، بأنهم «أقــوى من الصعوبات، وأقــوى من التحديات، بعزيمتهم وبعطائهم المستمر، من أجل النهوض بمسؤولياتهم في دعم مسيرتنا التنموية، ومسيرة التحديث والتطوير، التي تهدف إلى البناء على إنجازات وطننا العزيز، وتوفير الحياة الآمنة والكريمة، لجميع أبناء أسرتنا الأردنية الواحدة(...) وانه»وبالعلم والمعرفة وبالإرادة القوية، وبروح الأسرة الواحدة المتماسكة، التي تتصدى لأي جهة تحاول العبث بأمننا واستقرارنا ووحدتنا الوطنية، وهذه ثوابت لن نسمح لأحد بالمساس بها، وسوف نحميها ويحميها كل الأردنيين، على امتداد وطننا الأبي الغالي».

وعليه فإن «العمل والعطاء هي المقياس الحقيقي للمواطنة والانتماء، وان الحفاظ على الوحدة الوطنية هو واجب مقدس، وفوق كل الاعتبارات»، في سبيل السير نحو «أردن المستقبل ضمن مسيرة البناء والتنمية «التي بدأها الهاشميون والتي تراكمت خلالها الكثير من الإنجازات».

وبدأ جلالة الملك عهده الميمون، على خطى القادة الهاشميين،في مسيرة خير هاشمي تقود إلى بناء الدولة العصرية الحديثة والتقدم في مجالات التنمية الشاملة والمستدامة وترسيخ العلاقات المتينة وتعزيزها مع الدول العربية والإسلامية والصديقة ودعم مسيرة السلام العالمية والدعوة إلى إحقاق الحق بين الشعوب وإقرار حقها في تقرير مصيرها والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات.

ومضى جلالته يرسم معالم الطريق بخبرة القائد ودراية الحكماء وقد تتلمذ هاشميا عربيا في بيت قيادة الشرعية التاريخية وجلالته يقول : لقد أعدني والدي لذلك، لعله أفضل معلم ، فكان خير خلف لخير سلف.

ويتطلع جلالته بعزم وإرادة مع شعبه الى المزيد من الرخاء والبناء في مجتمع تسوده الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وإرادة الاعتماد على الذات من اجل ديمومة المنعة والصمود والوقوف أمام كل التحديات وتجاوزها نحو الغد الأفضل.

ولعل الحراك الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك خلال الفترة الحالية، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية .. ما هو إلا مرحلة جديدة في مسيرة التنمية الشاملة التي أطلقها جلالة الملك منذ تسلمه سلطاته الدستورية.. فاللجنة الحوار الاقتصادي ولجنة الحوار الوطني انتهت من أعمالها وقدمت توصياتها.. وهنالك اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور تعكف على مهامها.

رؤية ملكية استشراقية

وهذا الحراك، الذي يقوده جلالة الملك، بحرص ملكي على مشاركة الجميع، يعكس النظرة الاستشرافية لدى جلالة الملك من أجل مستقبل أقوى للأردن.. مستقبل أفضل للأردنيين.

ومنذ ان تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني المسؤولية، نذر نفسه لخدمة وطنه وشعبه وبذل كل جهد من اجل رفعة الوطن فكان فيها الأردنيون أنموذجا للشعب الوفي المنتمي لوطنه المتحفز للإنجاز والمنسجم مع تطلعات ورؤى القائد الذي يفتخر بالإنسان الأردني أينما حل.

وشهد الأردن في عهد جلالة الملك الذي وضع في سلم اولوياته بناء الأردن الأنموذج، وإحداث نقلة نوعية في مسيرته، تطورا ونموا وإنجازات كبيرة في مختلف الميادين، في ظل ظروف صعبة تعيشها المنطقة، لما تميزت به قيادة جلالته الحكيمة للسياسة الخارجية العقلانية والمتوازنة وسعيه المستمر للنهوض بالاقتصاد الأردني وكذلك اهتمامه الموصول ورعايته الدائمة لأبناء شعبه والقوات المسلحة وزياراته المتواصلة ومتابعته الدؤوبة لأداء مؤسسات الدولة.

ويزهو الأردنيون بصور العز والإبــاء التي ارتسمت في ذاكرتهم ووجدانهم يوم التاسع من حزيران عام ١٩٩٩ يوم تجسد الصدق بين القائد وشعبه ويوم سكنت القلوب مشاعر الاطمئنان واتسمت العزيمة بالثبات وعمت الفرحة أرجاء الوطن.. يوم تعاضد أبناء الأردن صفا واحدا مبايعين ومباركين ومصممين على أن يشكل ذاك اليوم الأغر بداية جديدة لعهد زاهر وميمون.

وعاما بعد عام عبر الأردن محطات مهمة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني حملت في طياتها الكثير من التحديات التي واجهها الأردنيون بعزيمة وتصميم .. وحمل كل عام في عهد جلالته الميمون هدفا وطنيا مستندا إلى مطالب الشعب والقائد في تعزيز الأمن والاستقرار والحرية والازدهار في وطن لم يتخل يوما عن ثوابت عقيدته وقناعاته ومبادئه ولم يتوان ساعة عن تقديم العون والمساندة لقضايا الأمة وتحقيق الرخاء وإرساء قواعد السلام العادل والشامل.

في عيد الجلوس الملكي يقرأ الأردنيون بارتياح الصفحة البيضاء والخالدة لوطنهم وشعبهم وقيادتهم في كتاب التاريخ الذي سطروه بدمائهم وتضحياتهم ودموعهم وما اجترحوه من أعمال عظيمة وما أنجزوه على مدى الأيام والسنين في مسيرة ستتواصل إنجازاتها وبلوغ أهدافها التي يبذل جلالة الملك كل جهوده المتواصلة ليلا ونهارا من اجل تحقيقها.

ومنذ تسلم جلالته سلطاته الدستورية واعتلائه العرش ، انطلقت مرحلة جديدة من مراحل بناء الدولة الأردنية، فجلالته استن نهجا للإصلاح والتنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دعائمها تجذير أسس الديمقراطية والعدالة، عبر إشراك جميع شرائح المجتمع في التنمية.

الاستثمار بالانسان ركيزة التنمية

وركز جلالته على ضرورة الاستثمار في الإنسان الأردني باعتباره الركيزة الأساسية لعملية التنمية والتطور والعامود الفقري في مواجهة التحديات، خصوصا في ظل افتقار الأردن إلى كثير من الموارد والمصادر الطبيعة، خصوصا في مجال الطاقة من نفط وغاز.

النهج الملكي نحو الانطلاق إلى العالم والانفتاح عليه، والتعريف بالأردن، والعمل المرتبط بالحفاظ على الثوابت والقيم الراسخة في المجتمع الأردني العربي الإسلامي، قدم الأردن المعتدل والوسطي الساعي إلى حوار الثقافات ، إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات التي تساهم في تسريع عجلة التنمية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وإلى المزيد من الرخاء والبناء.

ودارت عجلة التنمية، بإشراف ومتابعة مباشرة من جلالة الملك، في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية، فشهد الاقتصاد الأردني في عهد جلالته تقدما في إدماجه مع الاقتصاد العالمي تمثل بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية أسهمت في تعزيز الصادرات الأردنية، وتطوير عمليات التبادل التجاري نحو الوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي وجذب استثمارات جديدة تهدف إلى توسيع وتنويع قاعدة السلع التصديرية الأردنية إلى الأسواق الخارجية.

ووفر الأردن في عهد جلالته بيئة استثمارية جاذبة محفزة ومشجعة لكثير من الاستثمار الأجنبي للقدوم إلى الأردن، الذي شكل واحة أمن واستقرار، بما يمتاز من وسطية واعتدال في النهج والتعامل، وكذلك من خلال وضع التشريعات الكفيلة بتسهيل وضمان ذلك الاستثمار.

وكان للحراك الملكي الخارجي والداخلي أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني وعمليات التنمية الشاملة، فأصبح الأردن بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني محط أنظار العالم اجمع لما يتمتع من طرح يعزز السلام والأمن العالميين، وبما يملك من طموح نهوض مزيد من التقدم رغم التحديات التي تواجهه.

وعلى الصعيد الداخلي، فجلالة الملك يحرص دائما على التواصل الدائم مع أبناء شعبه في قراهم ومدنهم وأريافهم ومخيماتهم، للوقوف على مشاكلهم وقضاياهم وتطلعاتهم، وإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها المساعدة في تجاوز جميع التحديات وتسهم في توفير سبل العيش الكريم، فكان منها سكن كريم لعيش كريم مركز التشغيل والتدريب و مساكن الخير الهاشمي للفقراء وإطلاق المناطق التنموية، وغيرها من المبادرات التي تناول البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ويحرص جلالته على القيام بالعديد من الجولات الميدانية إلى المنشات الخدماتية للإطلاع على واقع الأمور عن كثب.. فكانت زيارات جلالته إلى القرى والبوادي والمستشفيات ومراكز الحدود والمؤسسات والوزارات بمثابة دافع لكل من يعمل بها بان لا حواجز تفصل بين القائد وشعبه وان العمل على تقديم أفضل مستويات الخدمة واجب لا مساومة به.

وتجلى الحرص الملكي على الوقوف على أحوال المواطنين وتفقد أوضاعهم على ارض الواقع، في الزيارات المفاجئة.. الى جانب زيارات «التخفي» التي يقوم به جلالته بين حين وأخر، في نهج ملكي، قائم أساسه خدمة الشعب والوطن.

وأولى جلالة الملك اهتماما خاصا «بحماة الوطن» من أبناء القوات المسلحة الاردنية والأجهزة الأمنية، حيث حرص جلالته على توفير جميع الإمكانات التي من شأنها تطوير ورفع كفاءة الأداء، وحرص جلالته على توفير كل ما من شأنه تأمين عيش كريم لهم، بما يتناسب مع عطائهم والدور الذي يقومون به من أجل حماية الوطن، واستمرار مسيرته، في وجه التحديات والمصاعب، فكانت مكرمة جلالته الأخيرة بإعادة هيكلة رواتب القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

ولما للقضية الفلسطينية من أهمية في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم، يحرص الأردن ، بقيادة جلالة الملك، على دعم الأشقاء في فلسطين لتحقيق مطالبهم المشروعة وإنهاء الاحتلال، ومساندة الأشقاء للوصول إلى دولتهم المستقلة، هذا على الصعيد السياسي، اما الإنساني، فقد حرص جلالته على تقديم كل الدعم للأشقاء في فلسطين، فكانت المستشفيات الاردنية أول من حضر الى هنالك لتضميد الجرحى ومعالجة المرضى، ولعل مبادرة الاردن بتوجيه جلالة الملك بنقل مصابي أسطول الحرية، الذي تعرضوا للهجوم الوحشي الإسرائيلي، الى الاردن ومعالجتهم وضمان عودتهم الى ديارهم، تشكل حلقة من حلقات الدعم الأردني للأشقاء في فلسطين.

القدس قرة عين الهاشمين

وكانت القدس .. مقدسات ومقدسيين ، وما زالت قرة عين الهاشميين، إذ أنها تحظى باهتمام جلالة الملك رعاية ودعما، فكان الإعمار الهاشمي للمقدسات بما شمل ترميم المدينة والمقدسات وإعادة بناء منبر صلاح الدين، وكذلك صيانة قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وتعزيز صمود الأشقاء، بما يضمن المحافظة على هوية المدينة المقدسة عربية إسلامية.

وسجل الاردن بقيادة وتوجيهات جلالة الملك، حضورا إنسانيا، على الساحة الإقليمية والدولية، إذ كان له دور مميز وكبير في جهود الأمم المتحدة في توفير السلام العالمي، في كثير من البلدان، وبشهادة «الجميع»، حيث رفعوا اسم الاردن عاليا في نصرة الإنسانية.

في عيد الجلوس الملكي.. وفي كل يوم من حق الأردنيين ان يفتخروا أمام العالم بقيادتهم التي طالما انحازت لهم.. وعملت من أجل حاضرهم ومستقبلهم.. وجعلت من الاردن وطنا أنموذجا يحتذى.. وكانت على الدوام محل احترام وتقدير دول العالم

ملحق عيد الجلوس الملكي اعداد مركز الرأي للدراسات : د.خالد الشقران ، هادي الشوبكي ، هنا المحيسن ، ثامر العوايشة جرافيك – محمد القرالة

الملك يختط نهجا سياسيا منحازا لقضايا الأمة ولفلسطين

حاتم العبادي

لم يكن الاردن يوما بعيدا عن أمته وقضاياه في نهجه السياسي، الذي اختطه جلالة الملك عبدالله الثاني، منذ توليه مقاليد الحكم ، الذي يحدد ويرسم الموقف الأردني أطر الدور الأردني المتصل بقضايا أمته عبر مواقف وجهود مكثفة قوامها تبني تلك القضايا والدفع وبالأخص القضية الفلسطينية التي يعدها الأردن قضته الأولى .

ولم تمنع التحديات المحلية ولا الجغرافيا التي فرضت على الاردن أن يكون وسط منطقة تزدحم بالصراعات والنزاعات والاضطرابات السياسية، القيام بدوره إزاء قضايا أمته، فجهود جلالة الملك متواصلة في انتهاج سياسة منحازة لامته وعروبته إذ سعى على الدوام وبأقصى امكاناته إلى إيجاد حلول عادلة وناجعة تفضي إلى إحلال السلام والأمان وتعزيز الاستقرار .

إعادة الصدارة والتركيز على القضية الفلسطينية كان هو الهم الأول لجلالة الملك ولم يخل لقاء أو زيارة رسمية إلى مراكز صنع القرار والدول الفاعلة من التذكير والحديث بجدية عن ضرورة إنهاء معاناة الأشقاء وإقامة دولة المستقلة على ترابهم الوطني .

وانصبت تحركات جلالته في مختلف دول العالم في إطار دأب ملكي على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حيث أفضت تلك الجهود بنتائج ايجابية لجهة إحياء عملية السلام، وإطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين على أساس إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والحدود.

وكان جلالته السباق أيضا في اتخاذ موقف رافض ومندد إزاء الجرائم الوحشية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني وكذلك الممارسات الإسرائيلية التي من شأنها تقويض عملية السلام، فكان موقف الاردن دائما واضحا وصريحا وداعما للاشقاء في فلسطين من أجل نيل حقوقهم المشروعة وإنشاء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام ١٩٦٧.

هذا المواقف السياسية، يلازمها على الدوام، مواقف أردنية إنسانية ، فمن تقديم المساعدات الطبية والتعليمية والغذائية.. الى استقبال جرحى الاعتداءات الإسرائيلية لمعالجتهم في الاردن.. او من خلال المستشفيات الميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فكان الأردن وبتوجيهات الملك هو السباق أيضا، في استقبال جرحى غزة جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة للمعالجة في المستشفيات الأردنية، بالتزامن مع إرسال مساعدات عاجلة تشتمل على أدوية ومستلزمات طبية ومواد غذائية متنوعة، لمساعدة أهالي قطاع غزة، في مواجهة الظروف الصعبة التي يمرون بها، وقبلها كان الأردن، وبتوجيهات ملكية، السباق في استقبال مرضى غزة للمعالجة في المستشفيات الأردنية.

ورغم مرور وقت طويلا إلا أن صدى خطاب جلالة الملك «التاريخي» في الكونجرس الاميركي حاضرا في ذاكرة الجميع بما حمل من مباشرة ووضوح في الطرح والرؤية للواقع الحالي في المنطقة، وما يحوم مستقبلها من مخاطر وكوارث، وما يجب على المجتمع الدولي أن يفعل لتجنيب المنطقة من ويلات، عان منهم سكان المنطقة على مدار سنين خلت.

«اليوم، عليّ أن أتكلم، فلا أستطيع التزام الصمت»، كلمات استهل جلالته بها الخطاب في جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين، الذي جسد من خلاله معاناة الفلسطينيين على مدار سنين طوال في صورة واضحة، كما تناول فيه مدى تأثر العالم بهذا الصراع بما فيه الإسرائيليين. وتمكن جلالته من جعل القضية الفلسطينية على سلم اولويات أجندة دول العالم، خصوصا في مراكز صنع القرار.

ولم تقف جهود الملك عند حد لفت نظر العالم اجمع مجددا للقضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المحورية والمركزية، بل كان الخطاب، هي البداية لتحرك أردني جاب دول العالم لحشد الدعم لإطلاق المفاوضات الجدية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بعدما وضع الاميركيين أمام مسؤولياتهم، وصولا إلى حل عادل وشامل بين الطرفين على أساس قرارات الشرعية الدولية واتفاقيات السلام وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

فمن واشنطن إلى لندن إلى برلين إلى بكين إلى باريس إلى طوكيو إلى أنقرة إلى مختلف عواصم الدول العربية والإسلامية في أسيا من شرقها ووسطها وغربها وأفريقيا، محطات سعى من خلالها جلالة الملك حشد الدعم والتأييد الدولي لحل القضية الفلسطينية ولإنهاء صراع دام لعقود.

الدبلوماسية الاردنية التي يقودها جلالة الملك، كانت حريصة على استغلال جميع الفرص والأطراف من أجل حشد قاعدة دولية أوسع من الدعم لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، ودعم المفاوضات والعملية السلمية، فسعى دائما جلالة الملك الى وضع الأوروبيين أمام مسؤولياتهم باعتبارهم شركاء.

وأستند جلالته في تحفيز الاوروبين في اخذ دورهم بحكم إنهم «الجار القريب» ولما تتمتع به أوروبا من احترام من جميع الإطراف، وبما تمثله من أنموذج يُحتذى في مجالات التقدُّم الإقليمي وتحقيق السلام.

مواقف الاردنية الداعمة للأشقاء العرب، تجلت في صورة متنوعة ووسائل متعددة فسجل الاردن حضورا في مساعيه لتعزيز التضامن العربي، والعمل على مساعدة الأشقاء في مختلف الجوانب.

ولم تقتصر الجهود الملكية في مساعدة الأشقاء فقط على الجانب السياسي، إنما شملت تقديم مساعدات إنسانية إلى كثير من شعوب العالم،فطائرات المساعدة الاردنية جابت جميع الدول العربية والإسلامية التي تعرضت لظروف استثنائية، حيث كانت مغادرة تحمل المساعدات الفنية والإنسانية والطبية والكوادر.. وتعود محمله بالمرضى والجرحى لتضمد جروحهم وتعالج مرضاهم المستشفيات الاردنية.. ولعل المساعدات التي تقدم الى الأشقاء في ليبيا حاليا أكبر مثال.. وتجاوز الدور الإنساني الأردني البعد القومي والإسلامي.. ليتعاطى مع كثير من الحالات في بقاع العالم.. احتراما للإنسانية

السياسة الخارجية في عهد الملك وضعت الاردن على خارطة صنع القرار العالمي

هلا العدوان

في غمرة احتفالات ابناء الاسرة الاردنية الواحدة في التاسع من حزيران من كل عام بعيد جلوس قائد الوطن على العرش يستذكرون ما تحقق من إنجازات للدبلوماسية الاردنية في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني.

وفي يوم الجلوس الملكي فرصة ثمينة للتأكيد ان السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك عبدالله الثاني كان لها اكبر الاثر على مراكز صنع القرار في ارجاء المعمورة بفعل الرؤى والحلول التي يقدمها جلالته لتجاوز الازمات الاقليمية .

ويدرك القاصي والداني حرص جلالته على الارتقاء بمستوى العلاقات العربية العربية الذي يترجم مشاعر الاخوة والتلاحم بين الدول العربية فذلك دليل واضح على المساعي الحثيثة له على كافة الاصعدة.

وتعكس الزيارات المستمرة لجلالة الملك عبدالله الثاني الى الدول الشقيقة والصديقة واستقبال الاردن لمسؤولين عرب واجانب حرص الاردن على استغلال الظروف الدولية لتحقيق السلام وضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة فكان جلالته اول زعيم عربي يشهد على التزام الادارة الاميركية باقامة دولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧ ويضغط لتحقيق هذا الالتزام خلال لقائه الاخير مع الرئيس الاميركي باراك اوباما ايار الماضي .

وتنطلق السياسة الاردنية من قناعة راسخة لديها بان طريق العرب نحو تحقيق طموحاتهم القومية واستعادة حقوقهم الشرعية تمر عبر المصالحة الحقيقية المبنية على الاحترام المتبادل والتنسيق المستمر والتعالي على الخلافات الهامشية.

وزير الخارجية ناصر جودة اشار الى انه يعزز النهج الهاشمي في التعامل مع دول الاقليم رسالة واضحة مفادها توثيق اواصر العلاقات الوطيدة مع دول وشعوب الخليج وتعزيز القواسم المشتركة ويستمد الأردن هذا الموقف من المسؤوليات التاريخية للأسرة الملكية الهاشمية تجاه الأمة العربية والتي تتجاوز مصالحها السيادية.

لقد كرس جلالته الجزء الأكبر من جهوده واتصالاته لحمل القضية الفلسطينية إلى كل المحافل الدولية، لقناعة جلالته بأن الهمّ الفلسطيني هو همٌّ أردني، وبأن قضية فلسطين هي قضية الشعب الأردني، مثلما هي قضية الشعب الفلسطيني، وبأن مستقبل المنطقة واستقرارها وأمن شعوبها مرتبط بحل الدولتين الذي يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة على الأرض الفلسطينية.

جلالة القائد كان ومازال يجوب بقاع الارض لاقناع القادة والساسة بالحقوق الفلسطينية، وما زال الاردنيون على العهد خلف مواقف جلالته من هذه القضية المقدسة شركاء لنضال الشعب الفلسطيني في كفاحه المجيد لاستعادة حقوقه ووطنه المغتصب.

ويؤكد جلالة الملك عبدالله الثاني في خطاباته ولقاءاته على الدوام أن الأولوية هي: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني. ولم يدّخر جلالته أي جهد من أجل دعم الأشقاء الفلسطينيين لتحقيق هذا الهدف من خلال المفاوضات السلمية.

ووفق جلالته فان الأردن سيظل على وفائه للقضية الفلسطينية فهي قضية الأردن والأردنيين ، مثلما هي قضية الفلسطينيين، وقد قدمنا في سبيلها قوافل الشهداء مثلما قدموا، وتقاسمنا لقمة العيش معا، وتحملنا معهم ما هو فوق طاقتنا، ومن حقهم علينا أن نستمر في دعمهم، حتى يقيموا دولتهم المستقلة على ترابهم الفلسطيني، فهم أهلنا وأشقاؤنا، ونحن الأقرب إليهم في الدم والقربى والمعاناة والمصير.

كما يبذل الأردن بقيادة جلالته جهودا كبيرة من أجل حماية القدس وأهلها العرب المسلمين والمسيحيين وتمكينهم في أرضهم. والأردن يحذر باستمرار من خطورة الاجراءات الاسرائيلية الاحادية التي تستهدف تغيير معالم المدينة المقدسة في القدس الشريف، وتستهدف تغيير هويتها وإفراغها من اهلها العرب من مسلمين ومسيحيين.

الاردن تحت قيادة جلالته بقي مناصرا للقضية الفلسطينية ومطالبا بإحقاق الحق وإحلال السلام الشامل والعادل ففي كافة لقاءات جلالته مع قادة دول العالم كان دائم التأكيد على ضرورة العمل على إنهاء الحصار الظالم والمعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتأمين المساعدات التي يحتاجها والتي تجنبه الوقوع في أزمة إنسانية جراء الظروف الصعبة التي يعيشها.

والجهود الموصولة لجلالته لدفع المسيرة السلمية في الشرق الاوسط لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وقد أعلن جلالته في اكثر من مناسبة أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في المنطقة ولن يتحقق السلام المنشود دون تسوية هذه القضية تسوية عادلة

في صعيد موازٍ يرى سياسيون انه تندرج الرسالة التي حملها جلالته في رحلاته الى العواصم العربية في اطار نهج التشاور والتنسيق حيال مختلف القضايا الثنائية والاقليمية وهو نهج حميد يكرس كأنموذج يحتذى به في العلاقات العربية العربية بين عمان وكافة العواصم العربية وخصوصا في ترسيخ العلاقات الثنائية التي تتميز بالعمق والاخوة العميقة وبما يحقق بالفعل على ارض الواقع معاني التكامل أو يرفع من مستوى ونوعية التعاون بين الاردن وجميع دول الخليج العربي في مختلف المجالات.

وهنا يشيرون الى ان الزيارات المستمرة لجلالة الملك عبدالله الثاني الى الدول الشقيقة والصديقة واستقبال الاردن لمسؤولين عرب واجانب تعكس حرص الاردن على استغلال الظروف الدولية لتحقيق السلام وضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

كذلك يشدد دبلوماسيون على ان جلالة الملك في حالة عطاء دائم ، لا يتوقف عن مراكمة الانجازات ، لشعبه وامتيه العربية والاسلامية وان الاعوام الماضية عقد عطاء من ملك خير الى شعب يستحق كل الخير وانحالة النهوض الدائمة التي يشهدها الاردن بقيادة جلالته على مختلف الاصعدة وفي جميع الميادين .

ويذكرون ان المملكة استطاعت بفعل اتساع افق جلالته وقدرته على قراءة المستقبل واحتياجاته المضي قدما في عملية التنمية و التحديث والعصرنة ، رغم الظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة والعالمالامر الذي يثير اعجاب وغبطة الاشقاء والاصدقاء .

ويرون ان الاردن بقيادة جلالة الملك يكرس نموذج اليد الممدودة لعطاء يشمل جميع البشر وفي ارجاء الارض الاربعة لافتين الى السياسة الاردنية المتوازنة تجاه مختلف اوضاع وقضايا المنطقة وفي مقدمتها عملية السلام والازمة العراقية .

واضطلع الأردن بقيادة جلالته بدور فاعل في توطيد العلاقات العربية، وتعزيز مسيرة التضامن والتعاون العربي فيتواصل مع اخوانه القادة العرب يبحث معهم سبل تعزيز العلاقات العربية العربية، على النحو الذي يسهم في بناء المستقبل الأفضل لها كما عمل جلالته على تقوية وتمتين علاقات التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، في شتى الميادين.

وعمق رؤى جلالة الملك عبدالله الثاني للمنطقة اسهمت في تحقيق انجازات كبيرة للدبلوماسية الاردنية على الساحة العربية و الدولية كان احدثها الموافقة على الانضمام في منظومة التعاون الخليجي وانها تأتي كنتيجة للجهود المكثفة التي يبذلها جلالته مع اشقائه قادة مجلس التعاون.

ويشدد وزير الخارجية ناصر جودة على ان امتياز الترحيب بطلب الاردن بالانضمام الى منظومة مجلس التعاون الخليجي ينبع من الحراك الملكي الذي يمارسه جلالة الملك عبدالله الثاني في اكثر من من مجال حيث يقود جلالته على الدوام حراكا ملكيا اردنيا نشطا تركزت محوره في بعدين اساسيين القضية الفلسطينية والشأن العربي الاسلامي.

ممثلون عن القطاع الصناعي والتجاري رؤية الملك وإنجازاته حققت انتعاشاً اقتصادياً ملموساً

مبادرات جلالة الملك عززت مكانة الأردن الاقتصادية والاستثمارية عالمياً

علاء القرالة

اكد ممثلون عن القطاع التجاري والصناعي ان جلالة الملك عبداللة الثاني ومنذ توليه سلطاته الدستوريه جعل من الاردن قصه نجاح يشهد لها القاصي والداني في كافه المجالات وخاصة الاقتصاديه منها رغم قله الموارد والامكانيات والتحديات التي واجهت المملكة .

واكدوا على ان عهد جلالته حفل بتحقيق شتى عوامل الأمن والاستقرار، وتميز أيضاً بترسيخ مبادئ الديمقراطية ومأسسة الدولة، ورفع مستوى أداء وكفاءة التنمية الاقتصادية، إلى جانب سعي جلالته الدائم للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتوفير سبل العيش الكريم لمختلف شرائح الوطن، إضافة إلى مبادرات ومكارم جلالته التي لا تنتهي في هذا المجال .

واضافوا بان الاردن نجح في ضل القياده الحكيمه للجلاله الملك وعلاقته الطيبه مع كافه الدول العالميه والعربيه بتهيئة الظروف المحفزة للاستثمار من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي ساهمت في رفع معدلات التصدير الى السوق الامريكي الى أكثر من مليار دولار سنويا وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والانضمام الى منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة العربية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي التي نأمل ان يتم تعظيم الاستفادة منها خلال الفترة المقبلة واعادة النظر فيها بما يمكن المنتجات المحلية من دخول اسواق الدول الاوروبية .

العين نائل الكباريتي

وقال رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكباريتي ان الاردن استطاع فبفضل التوجيهات الملكية السامية ا أن يخطو خطوات راسخة وحثيثة ويسابق الزمن بمواكبة ركب التقدم والازدهار رغم الصعوبات والتحديات التي يواجهها، فلقد وضع جلالته الاقتصاد في سلم أولوياته حيث بات الشأن الاقتصادي يتقدم الملفات الوطنية لتطبيق برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعظيم دور القطاع الخاص لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، وتطوير مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الخارجية العديدة وتحريك النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات، ووضع الأردن على خارطة الاستثمار العالمي والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي والتكامل من خلال الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية.

وقال ان المملكة باتت تتمتع ببنية تحتية متميزة ومتكاملة وفرص الاستثمار في المملكة كثيرة ومتنوعة، وتعززت بشكل كبير بفضل متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط الأردن مع دول العالم وتكتلاته الاقتصادية الكبيرة. فإنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق التنموية، كلها بدأت تشكل مقاصد استثمارية وسياحية عالمية جاذبة، ولقد حاز الأردن على موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العربية والعالمية، بفضل امتلاكه لمقومات ومتطلبات التي يبحث عنها المستثمرون.

وقال نفخر ونعتز بآخر نتاج غراس جهود جلالته بترحيب قادة دول مجلس التعاون الخليجي الانضمام إلى المجلس، خطوة ايجابية ستساهم في استقطاب وتعزيز المزيد من الاستثمارات الخليجية وتطوير العلاقات الثنائية وتدعيم التعاون في كثير من المجالات الاقتصادية، وتسهيل وتحرير حركة التجارة، تبسيط إجراءات دخول العمالة الأردنية إلى دول الخليج وتعزيز قطاع السياحة عبر استقطاب المزيد من السياحة الخليجية.

وقال ان الجهود المباركة للجلالته كانت السبب الرئيسي في تحقيق انجازات كبرى خلال السنوات الأخيرة انعكست في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٣,٨٪ خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩، وجاء هذا النمو بشكل أساسي نتيجة للنمو المتحقق في القطاعات الإنتاجية، كما نمت الصادرات الوطنية خلال عام ٢٠١٠ بنسبة مقدارها ١٧,٨٪ عن عام ٢٠٠٩، ونمت المستوردات خلال عام ٢٠١٠ بما نسبته ٧,٢٪، وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة والمستوردة، فقد ارتفعت قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها ومحضرات الصيدلة والأسمدة والخضار والبوتاس الخام. أما المستوردات السلعية، فقد سجلت ارتفاعاً في مستوردات البترول الخام والآلات والأدوات الآلية وأجزائها واللدائن ومصنوعاتها والحديد ومصنوعاته، في حين انخفضت قيمة المستوردات من الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها والعربات والدراجات وأجزائها.

وبالنسبة لأبرز الشركاء في التجارة الخارجية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بشكل واضح لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها العراق، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الهند، ودول الإتحاد الأوروبي ومن ضمنها ايطاليا. كما ارتفعت المستوردات بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخاصة من السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها، والدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الصين الشعبية. ودول الإتحاد الأوروبي ومن ضمنها ألمانيا. وفي المقابل، انخفضت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال ان الدعم المباشر من القيادة الهاشمية جعلت القطاع الخاص المحلي بكافة مؤسساته وقطاعاته يمثل الشريك الأساسي والهام للحكومة في جميع البرامج والخطط والجهود الوطنية ، وقد أثبت القطاع الخاص قدرته على مر السنين على تحمل مسؤولياته بكل إخلاص وكفاءة واقتدار حيث ساهم في نهضة وتطور الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجاته خلال العقود الماضية، واتسع دور وأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعد أن أخذت معظم دول العالم بتطبيق سياسات وبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، التي ارتكزت على تخفيف دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاستثماري المباشر واقتصاره على تنظيم السوق وآلياته المختلفة، وبالتالي تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره الهام في النشاط الاقتصادي وقيادة عجلة النمو بشكل حضاري ينسجم مع المتغيرات والمستجدات الدولية ولقد كان الأردن مثلاً يحتذى به في كثير من الدول في هذا المجال.

وقال إن القطاع التجاري واكب كل خطوة من خطوات التقدم والازدهار الاقتصادي والاستثماري الذي أرسى دعائمه جلالة الملك، حيث أن الغرف التجارية في المملكة والتي تضم ما يقارب ١٢٠ ألف عضو، تعمل يداً بيد مع أجهزة الدولة والقطاع العام لأجل تعزيز جسور التعاون والتنسيق بينها من خلال شراكة حقيقية فعالة إنطلاقاً من دور القطاع الخاص كمحرك أساس للتنمية والإنتاج.

وقال إن مختلف القطاعات والهيئات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص وبمشاركة فاعلة من غرف التجارة قامت خلال السنوات الأخيرة بانتهاج وتطبيق العديد من المبادرات والخطوات التي من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية ورفع معدلات النمو الاقتصادي بصورة تضمن التفاعل والانسجام مع المستجدات والمتغيرات الاقتصادية العالمية وذلك ضمن رؤى وتوجيهات سيدي صاحب الجلالة مما مكن الأردن من الوصول إلى مرتبة مميزة في مجال التنافسية والشفافية العالمية إذا ما قورن بدول المنطقة.

العين حاتم الحلواني

وقال العين الدكتور حاتم الحلواني رئيس غرفتي صناعة الاردن وعمان ان جلالة الملك عبدالله الثاني ومنذ تولية سلطاته الدستورية عمل على تعزيز مكانة الاردن على كافة المستويات الاقليمية والدولية وتقديمه كدولة رائدة في المنطقة والتزامها بتطبيق حزمة متكاملة من الاصلاحات الشاملة التي طالت مختلف الميادين خاصة الاقتصادية والسياسية منها وتكريس سياسية الانفتاح الاقتصادي والشراكة مع البلدان الاخرى كاحدى الادوات المهمة لتطوير الاقتصاد الوطني والتفاعل بايجابية مع عولمة الاقتصاد .

واضاف الحلواني ان جلالة الملك جعل من الاردن قصة نجاح يشهد لها القاصي والداني تحققت رغم قلة الموارد والامكانات والتحديات التي واجهت المملكة على أكثر من صعيد ولكن رؤى وقيادة جلالته وعزيمة أبناء الوطن أدت الى تجاوز جميع الصعوبات والاصرار على بناء الوطن الانموذج القادر على مجاراة متطلبات المرحلة والمضي بقوة وثقة الى الامام .

وقال ان الانجازات التي حققها الاردن على مدى السنوات الاحدى عشرة الماضية استندت في مجملها الى توجيهات ومبادرات جلالة الملك عبدالله الثاني والذي أعطى أهمية واولوية خاصة لتطوير الاقتصادي باعتباره الاساس لتحسين مستويات المعيشة والتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة وتنشيط بيئة الاعمال وتخفيض عجز الميزان التجاري وتعزيز أركان السياستين المالية والنقدية وزيادة الثقة بالدينار الاردني كوعاء ادخاري والمحافظة على سعر صرفة مقابل العملات الاخرى وغير ذلك الكثير.

واشار الحلواني الى ان جلالة الملك ركز ومنذ تسلمه مقاليد الحكم على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية التي يزخر بها الاردن فكان الاهتمام بالتعليم والارتقاء بكفاءات مخرجاته وتأهيل الشباب بصورة أفضل لسوق العمل واطلاق ابداعاتهم في مختلف المجالات وتزامن مع ذلك التركيز على القطاعات الواعدة والمولدة لفرص العمل كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعميم ثقافة الانترنت على كافة مناطق المملكة من خلال المدارس وانشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات والانترنت في المناطق النائية .

وقال ان انه وبهدف تهيئة الظروف المحفزة للاستثمار فقد نجح الاردن بقيادة جلالة الملك في توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي ساهمت في رفع معدلات التصدير الى السوق الامريكي الى أكثر من مليار دولار سنويا وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والانظمام الى منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة العربية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي التي نأمل ان يتم تعظيم الاستفادة منها خلال الفترة المقبلة واعادة النظر فيها بما يمكن المنتجات المحلية من دخول اسواق الدول الاوروبية .

وبين د الحلواني ان الاردن اقر منظومة متكاملة من التشريعات المختصة بالجانب الاقتصادي واشتملت على حوافز للمستثمرين ورجال الاعمال حيث تتمتع الاستثمارات داخل المملكة بامتيازات محفزة وجاذبة اضافة الى اقامة مناطق خاصة واخرى تنموية وتحويل العقبة الى منطقة اقتصادية خاصة استقطب حتى الان استثمارات ضخمة وخاصة في قطاع السياحة.

واوضح ان جلالة الملك يؤكد دائما على أهمية تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لان التنمية المنشودة لايمكن ان تتحقق بدون مشاركة القطاع الخاص واتاحة المجال أمامه للعمل والانجاز ومن هنا كانت مجالس الشراكة التي تضم ممثلين عن القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية.

وقال ان القطاع الصناعي كان من أكثر القطاعات التي تطورات كثيرا في عهد جلالة الملك حيث ارتفعت معدلات الاستثمار في هذا القطاع وبلغت صادراته مستويات قياسية وتشكل حاليا حوالي ٩٥٪ من صادرات المملكة ويساهم بما نسبته ٢٥٪ في الناتج الاجمالي ويشغل اعداد كبيرة من المواطنين في مختلف المجالات.

وأشار الى التطور الذي طرأ على عمليات الانتاج والتسويق وجودة المنتجات المحلية وارتفاع القيمة المضافة في الصناعة الوطنية وجاذبية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام.

وقال ان جلالة الملك وبهدف اتاحة المجال لمشاركة شعبية أوسع في صنع القرار الاقتصادي والسياسي والرقابي فقد وجه الحكومة لاطلاق حوار وطني لوضع صيغة مناسبة ومتطورة لقانوني الانتخاب والاحزاب وقبلها وضعت لجنة الحوار الاقتصادي توصياتها وفي ذات الوقت شكل جلالة الملك لجنة لاقتراح التعديلات الدستورية المناسبة .

رياض الصيفي

وقال رئيس غرفة تجارة عمان رياض الصيفي بان الإنجازات التي تحققت في عهد جلالة الملك بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت وما تزال محط انظار مختلف بلدان العالم.

واشار الصيفي عهد جلالته حفل بتحقيق شتى عوامل الأمن والاستقرار، وتميز أيضاً بترسيخ مبادئ الديمقراطية ومأسسة الدولة، ورفع مستوى أداء وكفاءة التنمية الاقتصادية، إلى جانب سعي جلالته الدائم للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتوفير سبل العيش الكريم لمختلف شرائح الوطن، إضافة إلى مبادرات ومكارم جلالته التي لا تنتهي في هذا المجال، مما أدى إلى تبؤ الأردن مكانة مميزة على الخارطة الاقتصادية والسياسية العالمية.

واكد على القطاع التجاري كل خطوة من خطوات التقدم والازدهار الاقتصادي والاستثماري الذي أرسى جلالة الملك وبذل جهوداً متواصلة منذ تسلمه لسلطاته الدستوية لإبرازها إلى حيز الوجود وتحقيق الآمال التي طالما تمناها كل مواطن أردني

واشار ان جلالة الملك بذل جهداً شخصياً أو رسمياً لتعزيز وترسيخ القواعد السليمة للبيئة الاستثمارية في المملكة وتصحيح حركة النمو الاقتصادي بمختلف مجالاته، والترويج للأردن في جميع المحافل الدولية، وإعطاء الصورة المشرقة للإقتصاد الأردني، سعياً من جلالته لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق إنجازات قياسية لرفع مستوى معيشة المواطن الأردني والارتقاء به.

وقد كان للزيارات والجولات العالمية التي قام بها جلالة الملك خلال السنوات الماضية آثار إيجابية عديدة للترويج للأردن كمقصد استثماري، وترسيخاً لرؤية جلالته للمستقبل بأن يكون الأردن البلد الأكثر تقدماً في العالم، وقد انعكست هذه الزيارات والجولات بصورة مشرقة على صانعي القرار في مختلف بلدان العالم بشكل مميز أدى إلى تقدير واحترام جميع المجتمعات للدور المهم الذي يؤديه جلالته لوضع الأردن في مكانة عالمية متنامية، إضافة إلى استقطاب عالمي غير مسبوق للاهتمام بالأردن وجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة إليه وجعل الأردن قبلة للمستثمرين الخارجيين مما أدى إلى ازدياد حجم الاستثمار والإنتاج والصادرات وخلق المزيد من فرص العمل.

مؤكدا على تواصل النجاح في النهضة الإصلاحية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والمالية والتشريعية التي أرسى جلالة الملك دعائمها إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يُلاحظ أن هنالك اهتماما متزايداً من قبل المستثمرين العرب والاجانب للإستثمار في المملكة نظراً لما يمنحه من ميزات ومردود اقتصادي مجد، إضافة إلى الأمن والاستقرار وحرية تحويل الأموال والأرباح للخارج.

وقال الصيفي عن انجازات القطاع التجاري وتطوره خلال السنوات الماضيه بان نسبة مساهمة أبرز الأنشطة التجارية (التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال) من الناتج المحلي الإجمالي في نمو وتطور مستمر، حيث تراوحت ما بين (٤٢٪ - ٤٥٪) خلال السنوات الماضية، أي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن بالنشاطات الاقتصادية الأخرى. إلى جانب نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي الذي يشكل نحو (١٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يسير بخطى ثابتة نحو مزيد من التقدم الملموس في مستوى إنتاجيته وتحسن جودة منتجاته وتعاظم فرص دخولها إلى الأسواق العالمية.

و يوظف قطاع التجارة والخدمات نحو (٣٢٠,١) ألف موظف وموظفة، أي ما نسبته (٥١٪) من إجمالي العمالة الأردنية في القطاع الخاص التي تبلغ (٦٢٨,٥) ألف موظف وموظفة، حيث تصل نسبة العاملين في القطاع الخاص بشكل عام حوالي (٦٥,٥٪) من إجمالي العمالة الأردنية.

واشار الى ان القطاع التجاري يستحوذ بشكل دائم على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، وقد بلغت أخر نسبه له نحو(٢٥٪) من إجمالي هذه التسهيلات للعام ٢٠١٠.

أما فيما يتعلق بحركة التجارة الخارجية الأردنية، فقد حققت تطوراً مميزاً ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث أرتفع حجم التجارة الخارجية من إلى (٢٤٣١,٨) مليون دينار في العام ١٩٩٠، لتصل إلى ما مجموعه (٦٠٨٢,٣) مليون دينار في العام ٢٠٠٣، إلى أن وصلت نحو (١٥) مليار دينار في العام ٢٠١٠. وتتميز التجارة الخارجية الأردنية بتنوع تركيبها السلعي وسعة توزيعها الجغرافي، خاصة وان جلالة الملك بذل جهوداً مميزة لانخراط الأردن في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية سواء مع الدول العربية أو الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة وغيرها، مما أسهم في دخول المنتجات الأردنية إلى العديد من الأسواق العالمية الجديدة، وأدت إلى بناء علاقات اقتصادية واستثمارية متينة كان لها أكبر الأثر في إزدياد مستوى الاهتمام الدولي بالأردن.

تحسين مستوى معيشة المواطنين من اهم توجيهات الملك عبدالله الثاني

ترجمة لرؤى وتوجيهات صاحب الجلالة الملك الهاشمية الملك عبد الله الثاني منذ تسلم سلطاته الدستورية وجلوسه على العرش، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، ساهمت وتساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في توجيه الجهود التنموية للمملكة عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نهج تشاركي مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والجهات والمؤسسات الدولية.

في مجال التخطيط والبرامج

انطلاقاً من دور الوزارة المحوري بصفتها الجهة المعنية في وضع خطط الدولة على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية في جميع أنحاء المملكة واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى عمل الوزارة على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وفيما يلي أهم انجازات الوزارة في هذا المجال:

إعداد البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣)

عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣)، وذلك من خلال نهج تشاركي ساهمت فيه كافة الوزارات والمؤسسات المعنية من القطاعين العام والخاص، استناداً إلى عدد من المرجعيات كتوصيات كلنا الأردن، والأجندة الوطنية، وكتاب التكليف السامي، والمبادرات الملكية، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة. ويحتوي البرنامج على سبعة محاور تشمل (٢٤) قطاع اقتصادي واجتماعي، ويضم كل محور أهداف محددة ومجموعة من المشاريع والنشاطات لتحقيق هذه الأهداف ضمن إطار زمني محدد وكلف مالية ومؤشرات قياس أداء. هذا وقد تم إقرار البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣)، من قبل مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، بالإضافة إلى إعداد نظام محوسب لمتابعة البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣) لغايات متابعة تنفيذ البرنامج مع الجهات المعنية بالتنفيذ، وتقييم للبرنامج التنفيذي التنموي للفترة «٢٠٠٧- ٢٠٠٩»

بناء القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الاستراتيجي التنموي

قامت الوزارة بتنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التخطيط الاستراتيجي القطاعي للمساهمة في تعزيز قدرات الشركاء في عمليات التخطيط الطويل والمتوسط الأجل، حيث تم استهداف عدد من القطاعات الهامة وذات الأولوية وهي السياحة والزراعة والرعاية الاجتماعية، وقد تم عقد (٤) ورش عمل تدريبية شارك فيها (١٣٠) موظفاً من القطاعات المستهدفة.

دعم جهود التنمية المحلية

أولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اهتماماً بالغاً بخطط وبرامج التنمية المحلية من خلال دعم وتمويل مجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف ترسيخ وتعزيز التنمية المحلية في مختلف المحافظات والبلديات، إضافة إلى التمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى زيادة إنتاجية المواطنين وتحسين المستوى المعيشي للمناطق الأقل حظاً في المملكة.

وفي هذا الإطار، ساهمت الوزارة في دعم إنشاء معهد التنمية المستدامة بالتعاون مع مركز جامعة كولومبيا الشرق أوسطي للأبحاث، ومعهد الأرض في جامعة كولومبيا، كما تم توفير منحة من الجانب الأوروبي لبرنامج تنمية القدرات التنموية للبلديات الأردنية بقيمة (٣) مليون يورو، وتوقيع اتفاقية بقيمة ٤٠٠ ألف دولار لتنفيذ برنامج تحسين تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي، والانتهاء من المشاريع ضمن المرحلة الأولى من برنامج المنح المشروطة بالأداء لمشروع التنمية الإقليمية والمحلية، والانتهاء من تقييم البلديات التي ستتأهل للاستفادة من المرحلة الثانية. ويجري العمل على إعداد استراتيجيات لتطوير مدن (الزرقاء، والمفرق، والكرك، والطفيلة)، وتوفير منحة من خلال البنك الدولي وتحالف المدن العالمي لإعداد خطة للنقل والمرور لمدينة الزرقاء. ويجري العمل حالياً على تطوير وثيقة مشروع الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية في الأردن الممول من منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٥ مليون يورو.

وفي إطار توجهات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في دعم قطاع التمويل الميكروي، تواصل الوزارة جهودها لتطوير صناعة التمويل الميكروي استناداً إلى الممارسات الفضلى للرقي بأداء هذا القطاع، حيث يعتبر أحد أهم القطاعات التي تساهم في مساعدة الفقراء عن طريق تمكين الرياديين الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية غير التقليدية بهدف تأسيس مشاريع صغيرة تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية وزيادة دخلهم وتوفير فرص التوظيف الذاتي، من خلال عدد من خطوات منها توفير تمويل لصندوق التنمية والتشغيل بقيمة ٢ مليون دينار من مخصصات برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة لتمكين الصندوق من توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة في مناطق جيوب الفقر، كما تعمل الوزارة على دعم تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال خلق التشريعات والبنية التحتية الملائمة لتمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من لعب دور رئيسي بتمويل المشاريع الصغيرة والميكروية.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة تطوير المشاريع وجمعية البنوك الأردنية وصندوق التنمية والتشغيل، وممثلين عن البنوك التجارية والجهات المانحة ببحث مبادرة الحكومة الأردنية لإطلاق برنامج متكامل لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن بالشراكة مع القطاع المصرفي، وذلك في خطوة تهدف إلى دعم هذا القطاع الحيوي وتعزز إسهاماته الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة خاصة في المحافظات. والتي تهدف إلى تسهيل وتسريع تقديم المؤسسات المصرفية والبنوك التسهيلات الائتمانية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في التنمية المحلية المستدامة خاصة في المحافظات بما يساهم في إيجاد فرص عمل.

برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

ضمن الجهد الحكومي الهادف إلى محاربة الفقر والبطالة والنهوض بالمستويات المعيشية للمواطنين في كافة مناطق المملكة، تم تنفيذ برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على استهداف مناطق جيوب الفقر والمناطق الأقل حظاً في المملكة وكذلك التركيز على تمكين قطاعي الشباب والمرأة على المستوى الوطني.

وقد حقق البرنامج خلال العام ٢٠١٠ العديد من الانجازات التي يمكن إجمالها بما يلي:

- تم من خلال مراكز تعزيز الإنتاجية «إرادة» تقديم المساعدة الفنية والاستشارية والتدريبية اللازمة لإنشاء/توسعة حوالي ٤٥٠ مشروعا إنتاجيا ساهمت في توفير حوالي ١٣٠٠ فرصة عمل، كما تم شمول حوالي ٤٠٠ من خريجي الجامعات والمعاهد ببرامج تدريبية لتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل.
- تم بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل توفير التمويل لتنفيذ ٣٣٠ مشروعا صغيراً/ميكروياً في مناطق جيوب الفقر وفرت ٣٦٠ فرصة عمل في تلك المناطق.
- وضمن المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً، فقد تم توفير التمويل لحوالي ٦٠٠ مشروع ميكروي/منزلي، كما تم استكمال تنفيذ ١٢ مشروع بنية تحتية، و١٥ مشروعاً إنتاجياً في مناطق جيوب الفقر سوف تعمل على توفير حوالي ٦٠ فرصة عمل.
- تم وضمن برنامج المنح الصغيرة للهيئات والمنظمات المحلية دعم تنفيذ ٢٢ مشروعاً إنتاجياً للجمعيات التعاونية بما في ذلك الجمعيات التعاونية للمتقاعدين العسكريين، حيث تضم هذه الجمعيات ما يزيد على ١٠٠٠ عضو، تساهم المشاريع الممولة بتوفير حوالي ٨٠ فرصة عمل، كذلك تم دعم تجهيز ١٢ سوقاً استهلاكياً لجمعيات المتقاعدين العسكريين وفرت السلع الأساسية للمواطنين في المناطق المستهدفة بأسعار مناسبة، وساهمت أيضا في توفير حوالي ٧٥ فرصة عمل، كما تم دعم تنفيذ ١٧ مشروعاً إنتاجياً قامت بتنفيذها هيئات ومنظمات نسائية توفر حوالي ٤٠ فرصة عمل للنساء في المناطق المستهدفة.
- كذلك تم وضمن مشاريع التدخل المباشر استكمال تنفيذ استبدال شبكة مياه الشرب في منطقة الأزرق، كذلك تم تمويل حفر ٦ آبار للمياه في المناطق الفقيرة في الأغوار ومحافظة المفرق، كما تم استكمال تجهيز مسلخين للمواشي في كل من السلط ومأدبا سوف تساهم في توفير خدمات ذبح المواشي وفق أسس بيئية وصحية سليمة، كما تم دعم إنشاء مضمار للسباق في نادي مأدبا للفروسية.
- تمت المباشرة بتأهيل وصيانة ١٩ مدرسة في مناطق جيوب الفقر من خلال «مبادرة مدرستي»، ويشمل ذلك تنفيذ أعمال بنية تحتية وشراء تجهيزات وملابس رياضية ووسائل تعليمية وتنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات ومشاركة مجتمعية، إضافة إلى تنفيذ مبادرة جائزة الملك عبدالله للياقة البدنية في ١٠٠ من مدارس جيوب الفقر، كذلك الاستمرار في دعم تنفيذ برنامج التدريب العسكري والتربية الوطنية لحوالي ٢٤ ألف طالب في المرحلة الأساسية في ١٢٣ مدرسة في مختلف المناطق.
- تنفيذ مبادرة دعم الأنشطة الشبابية في منطقة الأغوار الجنوبية. حيث تم عقد ٢٠ دورة تدريبية وتوعوية في مجال دور الشباب في التنمية، وإنشاء ملعب لمركز شباب الأغوار، وتزويد مراكز الشباب بحافلة نقل.
- كما تم التكفل بنفقات التعليم الجامعي لـ٨٤ يتيما من مناطق جيوب الفقر ضمن مبادرة صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.
- واستكمال دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة للعامين ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والمباشرة بتنفيذ الخطة للعامين ٢٠١٠/٢٠١١ .
- تنفيذ طرق زراعية في مختلف المناطق تم من خلالها خدمة المواطنين في تلك المناطق وساهمت في توفير حوالي ٢٥٠ فرصة عمل لأبناء هذه المناطق.

أما عن ابرز الخطط المستقبلية للبرنامج، فمن الجدير بالذكر أن العمل في البرنامج سيستمر وفق أطر إستراتيجية تجسد أفضل الممارسات الدولية التي يتبناها البرنامج في تحقيق أهدافه وتأخذ بعين الاعتبار الدروس والعبر المستفادة من البرنامج خلال سنوات تنفيذه السابقة من خلال إستراتيجية تغطي الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ تم خلالها وضع إطار موحد يجمع جميع مكونات البرنامج ضمن إطار مرجعي واحد محدد الأهداف، ومن المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للخطة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ حوالي ٦٠ مليون دينار موزعة على المسارات الرئيسية التي حددتها الخطة للأعوام المستهدفة وذلك كما هو مبين فيما يلي:

أولاً: مسار الإنتاجية وبناء القدرات

- الاستمرار في تنفيذ برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية «إرادة» بكلفة (٦) ملايين دينار لتقديم المساعدة الفنية والاستشارية والتدريبية اللازمة لإنشاء /توسعة ١٥٠٠ مشروع إنتاجي توفر ما مجموعه ٤٥٠٠ فرصة عمل.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج قدرات ليتم من خلاله بناء القدرات المؤسسية لـ(٣٩٠) منظمة محلية وتنفيذ (٣٠٠) مشروعاً إنتاجياً في مختلف مناطق المملكة، من المتوقع أن يوفر البرنامج ٩٠٠ فرصة عمل في مختلف مناطق المملكة.
- المباشرة بتنفيذ البرنامج المتكامل للتمكين في مناطق جيوب الفقر حيث سيتم شمول كافة المناطق وعددها(٣٢) منطقة ويتوقع من خلال البرنامج تمويل ما يزيد عن (٣٠٠٠) مشروع ميكروي/منزلي وتنفيذ أكثر من ٣٠ مشروع إنتاجي توفر حوالي ٥٠٠ فرصة عمل، إضافة إلى تنفيذ مشاريع بنية تحتية مختلفة وتوفير التدريب والتأهيل لحوالي ١٠٠٠ من الشباب العاطلين عن العمل.

ثانياً: مسار الإقراض والتمويل الميكروي

- تخصيص ٢ مليون دينار لصندوق التنمية والتشغيل لتوفير قروض صغيرة وميكروية في مناطق جيوب الفقر لتمويل ١٨٠٠ مشروع إنتاجي صغير من المتوقع أن يوفر ١٩٠٠ فرصة عمل في مناطق جيوب الفقر.
- الاستمرار في تنفيذ دعم التعاونيات بما فيها جمعيات المتقاعدين العسكريين بكلفة ٣ مليون حيث من المتوقع أن يتم دعم تنفيذ ١٠٠ مشروع إنتاجي تساهم في توفير ٣٠٠ فرصة عمل
- الاستمرار في دعم الهيئات النسائية لإقامة مشاريع إنتاجية بكلفة ٦٠٠ ألف دينار سيتم تخصيصها لتنفيذ ٦٠ مشروع إنتاجي توفر ١٠٠ فرصة عمل للسيدات.

ثالثاً: مسار البنية التحتية والخدمات الحكومية

- دعم تنفيذ إنشاء طرق زراعية في مناطق جيوب الفقر تقدر عددها بحوالي ٢٥٠ طريق وبطول إجمالي حوالي ٢٧٠ كم بكلفة إجمالية ٥ر٤مليون دينار.
- تقديم دعم لتوفير المواصلات في المناطق الفقيرة وكذلك تنفيذ برامج بنية تحتية في مختلف المناطق الفقيرة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٦ مليون دينار.
- الاستمرار في تنفيذ مكون التدخل المباشر لتمويل تنفيذ حوالي (٥٠) مشروع ونشاط تشكل احتياجاً وأولوية للمناطق المستهدفة وبكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٦ مليون دينار.

رابعاً: مسار دعم البيئة الشبابية المنتجة

- الاستمرار في دعم مبادرة مدرستي بحيث يتم استهداف حوالي ١٥٠ مدرسة في مناطق جيوب الفقر بكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٣ مليون دينار.
- تطوير مرافق رياضية وشبابية بما يساهم في تطوير وصقل شخصيات الشباب ويدعم مشاركاتهم في الحياة العامة، ويهيئهم للمشاركة في سوق العمل والإنتاج حيث من المتوقع أن يتم دعم تطوير ١٠٠ مرفق رياضي وشبابي بكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٣ مليون دينار

واستكمالاً لهذه الجهود، وبهدف السير قدماً بمتطلبات مشروع اللامركزية، أسهمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال مشاركتها في اللجنة التوجيهية العليا للامركزية وفي فرق العمل المحورية المساندة، في إعداد مسودة قانون المجالس المحلية في المحافظات. كما تمت المباشرة بعمل اللجنة الوزارية التي ترأسها وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ برنامج متكامل لبناء قدرات الهيئات المنتخبة والتنفيذية في المحافظات في سياق اللامركزية، حيث أعدت الوزارة تصوراً لبرنامج بناء القدرات لوحدات التنمية في المحافظات والذي يتم العمل حالياً على انجازه. كما تعمل الوزارة مع عدد من الجهات المانحة والتمويلية وخاصة مكتب التعاون الاسباني والوكالة الألمانية للتعاون الفني لتمكين الأخيرة من مساعدة وزارة المالية من بناء القدرات في مجال اللامركزية المالية في المحافظات.

التعاون الدولي

ساهمت العلاقات المتميزة التي تربط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم (حفظه الله)، والانجازات والإصلاحات التي حققها وينفذها الأردن في شتى المجالات، بزيادة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، حيث وصلت قيمة هذه المساعدات الملتزم بها حتى نهاية العام ٢٠١٠ شاملة المنح الملتزم بها والقروض الميسرة المتعاقد عليها إلى حوالي (١,١٣) مليار دولار، منها منح بحوالي (٧٨٢,٢) مليون دولار، وبزيادة نسبتها حوالي ١٢٪ عن قيمة المنح التي تم الالتزام بها خلال العام ٢٠٠٩. كما أنه تم التعاقد على قروض ميسرة بحوالي (٣٥١,٣ مليون دولار).

وقد تم توجيه هذه المساعدات لدعم برامج ومشاريع تنموية في مختلف القطاعات الحيوية وحسب الأولويات الوطنية، وخاصة قطاع المياه والصرف الصحي (بنسبة ٣٠٪ من هذه المساعدات)، والطاقة (بنسبة ٢٥٪)، والصحة (بنسبة ٦٪)، والتعليم (بنسبة ٦٪)، وتعزيز الفرص الاقتصادية للأردنيين (بنسبة ٥٪)، والتنمية المحلية ومكافحة الفقر (بنسبة ٢٪)، ودعم مجالات الحاكمية الرشيدة وحقوق الإنسان (بنسبة ٢٪)، وبناء القدرات المؤسسية (بنسبة ٢٪)، وقطاعات أخرى كالزراعة والبنية التحتية وغيرها (١٪)، إضافة إلى دعم الموازنة العامة بنسبة ٢١٪ من إجمالي المساعدات.

وفي هذا السياق، فقد بلغ حجم الدعم من المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام ٢٠١٠ الذي يوجه لدعم الموازنة حوالي (٢٤٠ مليون دولار)، أي ما نسبته ٣١٪ من إجمالي المنح الواردة الملتزم بها للمملكة من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبالغ قيمتها الإجمالية حوالي (٧٨٢,٢ مليون دولار).

وإلى جانب المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة، فقد تم إطلاق العديد من برامج التوأمة ومشاريع الدعم الفني والمؤسسي الهادفة إلى بناء ورفع القدرات المؤسسية والإدارية للوزارات والمؤسسات الحكومية والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المؤسسات العريقة وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي وبناء شراكات طويلة الأمد معها، حيث تم خلال العام ٢٠١٠ التحضير لمشاريع التوأمة الخاصة بكل من المديرية العامة لقوات الدرك، ووزارة الزراعة، ودائرة الأراضي والمساحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وهيئة مكافحة الفساد. كما تم البدء بتنفيذ مشاريع الدعم الفني الخاصة بكل من هيئة تنظيم الطيران المدني، وأمانة عمان الكبرى، ومؤسسة الغذاء والدواء، والمركز الوطني لبحوث الطاقة. وقد تم التحضير لتوريد وحدة تبريد لمركز ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها، وذلك بالإضافة إلى مشاريع الدعم الفني لوزارة العدل في مجالات العدالة الجزائية وعدالة الإحداث.

اهتمام ملكي ادى الى نقلة نوعية في مجالات الطاقة البديلة

تبذل المملكة الجهود الحثيثة والمتواصلة للاستثمار في قطاع الطاقة والذي بات يعتبر من أهم وأكبر التحديات التي تواجهها من حيث أمن التزود بالطاقة مستقبلا في ظل ارتفاع متزايد في الطلب على الطاقة سواء للزيادة السكانية أو بسبب تنامي التطور الاقتصادي والمشاريع الكبرى التي أخذت أو ستأخذ طريقها مستقبلا .

وتشعبت المشاريع التي دخلت بها المملكة في هذا القطاع للوصول الى هدف أمن التزود بالطاقة وشملت انشاء محطات لتويد الكهرباء وتفعيل مشاركة القطاع الخاص فيها , التوجه نحو الاستثمار المباشر في مشاريع الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية الحرارة الجوفية وغيرها , توقيع اتفاقيات متعددة لاستغلالالصخر الزيتي وفي مساحات كبيرة واعدة بالخام , السير ببرنامج الطاقة النووية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول الرائدة في هذا المجال , السير بمشروع تعدين اليورانيوم بدءا بمناطق وسط المملكة واستمرار الأعمال الاستكشافية في مناطق اخرى , تسويق معظم مناطق الاستكشاف البترولي وطرح المتبقي منها أمم المستثمرين , الدخول بشراكة استراتيجية لشركة البترول الوطنية بهدف تطوير ورفع انتاجية حقل الريشة الغازي .

وتضمنت استراتجية الطاقة التي تم وضعها بناءا على التوجيهات الملكية للتحديات الأساسية في قطاع الطاقة في الأردن والتوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة الأولية ومحاور وبرامج ومشاريع الطاقة للفترة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠ , اضافة لآليات اعادة هيكلة القطاع النفطي وفتح أبواب المنافسة والمصادر البديلة للطاقة .

وانعكس الاهتمام الملكي بقضية الطاقة الجديدة والمتجددة في المملكة وعلى رأسها الطاقة النووية المستخدمة لأغراض سلمية على الجهود الرسمية المبذولة في هذا الاتجاه ومنحه دفعة قوية من المتوقع أن تؤتي ثمارها خلال العقدين المقبلين .

تم المباشرة باجراءات انشاء اول محطة نووية في المملكة باشراف ودعم مباشر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقعت العديد من اتفاقيات التعاون النووي بين الاردن ودول كبرى رائدة في هذا المجال لاجراء الدراسات واختيار الموقع وبناء اول محطة نووية في الأردن بمنطقة مقترحة هي (المجدل) بمحافظة المفرق حيث يتوقع أن تبدأ المحطة بالعمل في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ , بالاضافة للاعلان عن انشاء أول منجم لليورانيوم في مناطق وسط المملكة العام ٢٠٠٨ وتوقيع اتفاقيات في هذا الخصوص والمتوقع أن يبدأ الانتاج في المنجم عام ٢٠١٢ .

ومن الجدير بالذكر أنه ووفق البرنامج النووي الأردني سيتم انشاء أربع محطات نووية خلال العقدين القادمين كل منها بقدرة ألف ميغاواط على الاقل فيما ستسعى الحكومة إلى أن تكون ثلث الطاقة المولدة في المملكة بحلول العام ٢٠٣٠ من الطاقة النووية.

ان من أبرز التحديات التي توجه المملكة في قطاع الطاقة الافتقار الى مصادر محلية للطاقة التجارية والاعتماد على الاستيراد حيث يستورد الأردن ٩٦٪ من اجمالي احتياجاته من الطاقة ، ومواجهة الكلفة الكبيرة السنوية لاستيرادها والتي تشكل ما يزيد عن ٢٠٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، بالاضافة لمواجهة نسب النمو المرتفعة في الطلب على الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية .

وتشمل التحديات أيضا تأمين الاستثمار اللازم في صناعة الطاقة ومنشآتها والمقدر بحوالي ١٤-١٨ مليار دولار للفترة من العام ٢٠٠٨-٢٠٢٠ وبمعدل سنوي مقداره ٢,١ مليار دولار .

ووفق الاستراتيجية المحدثة للطاقة تبنت سياسات واضحة ومفصلة للمرحلة القادمة تهدف أساسا لتحقيق أمن التزود بالطاقة من خلال التنويع بمصادر وأشكال وتطوير واستغلال مصادرها المحلية التقليدية والمتجددة كاليورانيوم والصخر الزيتي وتهيئة الفرص للقطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في مشاريع البنى التحتية للطاقة وتعزيز مشاريع الربط الاقليمي للطاقة وتعظيم الاستفادة منها ، وأيضا تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في كافة القطاعات , بالاضافة الى البرنامج النووي السلمي لتوليد الطاقة وتحلية المياه .

الطاقة الجديدة والمتجددة

بهدف تفعيل مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة طرحت وزارة الطاقة والثروة المعدنية مؤخرا فرصا لابداء الاهتمام أمام المستثمرين المؤهلين المهتمين بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية في الأردن على أساس بناء تملك وتشغيل (BOO) , وذلك ضمن توجه الوزراة للاستقطاب المباشر للعروض لجذب المزيد من الاستثمار في هذا لقطاع القادمة .

وتهدف المشاريع الى تطوير أحد مصادر الطاقة المتجددة وتقنياتها ومنها الرياح والشمس، الحرارة الجوفية وغيرها.

كما لا زالت الوزارة تسير وفق معلومات صادرة عنها بمشروع الفجيج لطاقة الرياح وقررت تمديد فترة التقدم بالعروض أمام الشركات المؤهلة لمشروع الفجيج الى مطلع تموز القادم بناءا على رغبة الشركات المهتمة بالمشروع .

وقد شهد الأردن مؤخرا نقلة نوعية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة تمثلت بمشاريع اقتصادية ضخمة شملت الصخر الزيتي ومشاريع طاقة الرياح والغاز الطبيعي, وقد احتل قطاع الطاقة أولوية تنموية سرعت البحث عن مصادر بديلة بما في ذلك النووي منها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة على الطاقة في ظل محدودية مصادرها المتوفرة في المملكة التي تعاني محدودية المصادر المحلية من الطاقة التجارية واستيراد حوالي ٩٥٪ منها , فيما تشكل الفاتورة النفطية مانسبته ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

مشاريع الصخر الزيتي

يتواجد الصخر الزيتي في مناطق واسعة من الأردن مثل منطقة اللجون قرب مدينة الكرك حيث قامت سلطة المصادر الطبيعية بحفر أكثر من ١٦١ بئرا وتم تحديد الاحتياطي بـ ١ر٢ مليار طن وتم اجراء العديد من التحاليل الكيميائية اللازمة التي دلت على ان نسبة الزيت في الصخر الزيتي تصل الى ٥ر١٠٪.

كما تم اجراء دراسات تنقيبية من خلال حفر الابار لمناطق عطارات أم الغدران حيث تم حفر ٦٢ بئرا ووادي المغار٣٩ بئرا والحسا ٦ ابار ومنطقة الثمد ١٩ بئرا والسلطاني ٦٣ بئرا وسواقه ٣٢ بئرا وجرف الدراويش ٣٢ بئرا , وتم تحديد الاحتياطي الجيولوجي في هذه المناطق بحوالي ٤٠ مليار طن متري وتم اخذ المئات من العينات واجراء التحاليل الكيميائية اللازمة حيث تبين ان نسبة الزيت في هذه الصخور يتراوح بين ٥ر٦٪-٩٪ , ويعتبر الصخر الزيتي الأردني من النوعية الجيدة حيث تتراوح نسبة الزيت في الصخر بحوالي من ٧٪-١١٪.

وقد قامت الحكومة ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية في السنوات القليلة القادمة بتوقيع عدد من الاتفاقيات الرامية الي منح امتياز للشركات للاستغلال الصخر الزيتي في مساحات كبيرة من المملكة تعتبر من أكثر المناطق الواعدة بهذا الخام .

التنقيب عن النفط

تمكنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية عام ٢٠٠٦ من تسويق كافة مناطق الاستكشاف البترولية في المملكة دون استثناء على شركات محلية ودولية ، بالاضافة الى توقيع اتفاقيات للمشاركة في الانتاج أو مذكرات التفاهم الخاصة بامتياز البحث والتنقيب النفطية , و مناطق الاستكشاف الحالية في المملكة مقسمة الى ثمانية مناطق رئيسية وهي منطقة الريشة , منطقة شرق الصفاوي , منطقة غرب الصفاوي , منطقة المرتفعات الشمالية , منطقة السرحان , منطقة الأزرق , منطقة البحر الميت ووادي عربة , منطقة الجفر ويشار الى أن المناطق الاستكشافية في الأردن تمر بمرحلة نشطة حيث أنه ولأول مرة ومنذ تأسيس سلطة المصادر الطبيعية يتم تسويق معظم المناطق الاستكشافية المفتوحة في المملكة من خلال اتفاقيات المشاركة في الانتاج أو توقيع مذكرات التفاهم فيما تم طرح المناطق المتبقية أمام المستثمرين المهتمين بعمليات التنقيب عن النفط في المملكة .

تحسين كفاءة استهلاك الطاقة

تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في كافة القطاعات للوصول الى نسبة خفض في الاستهلاك بحدود ٢٠٪ عام ٢٠٢٠ ، من خلال تأسيس صندوق كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة خلال العام ٢٠٠٨ ، واعداد حملات توعية واسعة للترشيد في استهلاك الطاقة تستهدف كافة القطاعات اعتبارا من مطلع العام الجاري ، اضافة لمنح اعفاءات من الضرائب والرسوم للأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة ومعدات وأجهزة الطاقة المتجددة بما يمكن من تخفيض كلفة استخدام الأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة ومن الفائدة باستخدامها .

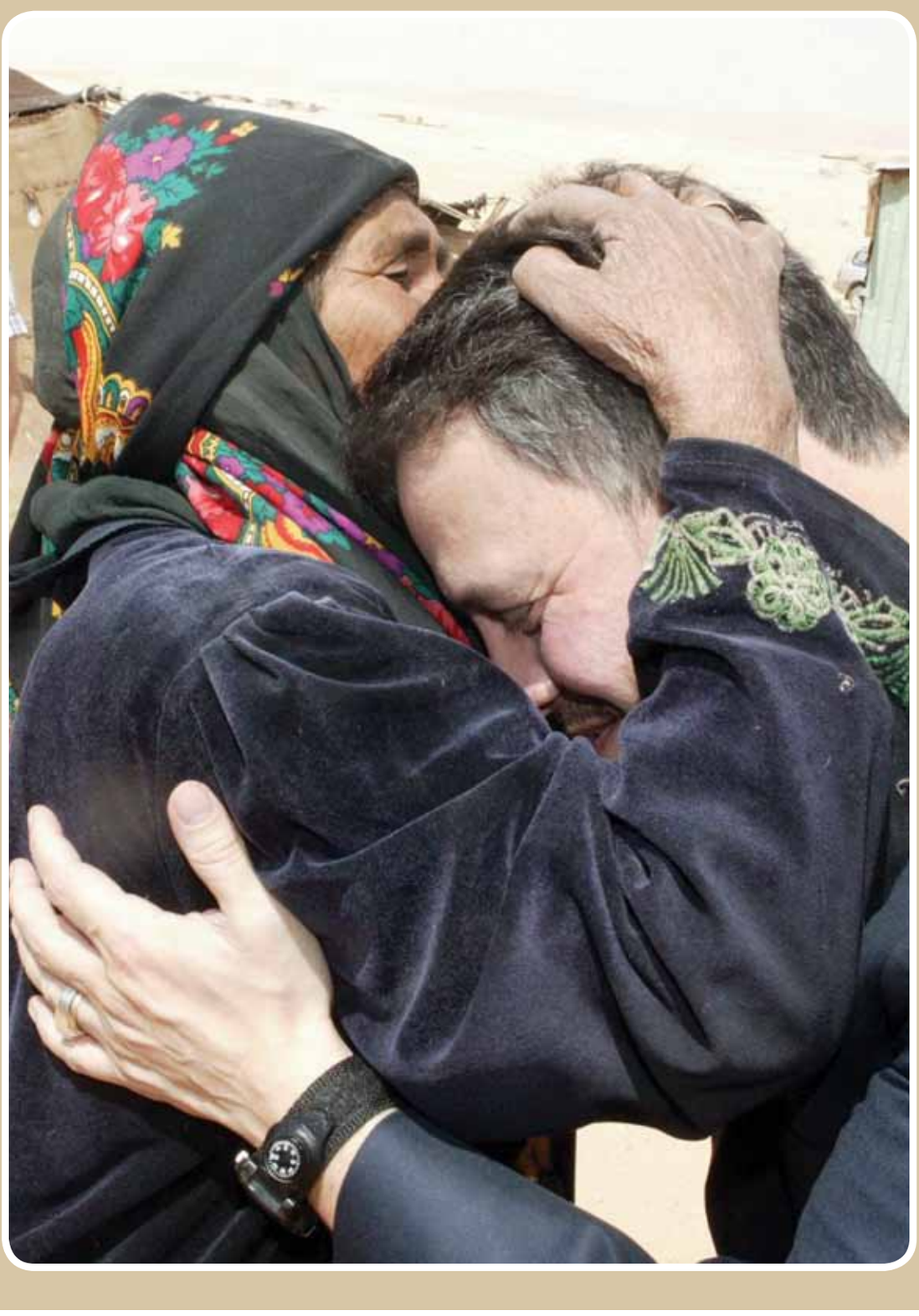

التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية على رأس أولويات الملك عبدالله الثاني

هاجسي الأول على الدوام هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، ولذلك فلا بد من مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية ودائمة لهذه المشكلة»

من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

مركز الرأى للدراسات

تقع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية في رأس أولويات جلالة الملك عبدالله الثاني، ويلزمها مناخ يكفل تحقيقها بمختلف وجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتزويد الأردنيين بالأدوات التي تمكنهم من المساهمة في تطوير بلدهم.

,جعل جلالة الملك عبدالله الثاني مبادىء الإسلام النبيلة في العدالة والسلام والتناغم والانسجام الاجتماعي والتسامح، مُرتكزات مركزية في الأجندة التي تحمل رؤيته لواقع الأردن ومستقبله.

,لم تثن حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأردن عن السعي باستمرار لاختراق حاجز النار بالسلام والاعتدال. ولعل مقولة أن الأردن «بيت هادىء في حي مضطرب» يمثل إسقاطاً تاريخياً واقعياً لمثل هذه الحالة.

ومنذ صارت فلسطين قضيةً لازَمَها الأردن أملاً وألماً، فكان أول من دفع الثمن بدم الشهيد المؤسس الملك عبدالله الأول طيب الله ثراه في باحة المسجد الأقصى المبارك، ليزكي ذلك الرباط الذي ما انفصم يوماً، ولجيشه على أرضها ألف شاهد وشاهد، إلى معركة السلام التي خاضها بحكمة واقتدار جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه لتثبيت الحق والعدالة.

ومنذ تولي جلالة الملك سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ سعت رؤاه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وبذل جلالته، وما يزال، كل جهده لتؤتي برامج تحقيق هذا الهدف أُكلها في تأمين مستوى معيشي أفضل للأردنيين.

وحدد جلالته عدة محاور لتحقيق هذه الرؤية، منها: تحرير الاقتصاد وتحديثه ورفع مستوى معيشة جميع الأردنيين، بما في ذلك تخفيض عبء المديونية وتقليص عجز الموازنة وتبني سياسة اقتصادية تحررية والاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ومحاربة البطالة والفقر.

وتنطلق رؤية جلالة الملك لإحداث التنمية الاقتصادية المستدامة، من تبني مَواطن القوة في المجتمع، على أساس الالتزام بالقيم والبناء على الإنجازات والسعي نحو الفرص المتاحة، لأن تحقيق التنمية الشاملة وبناء اقتصاد قوي يعتمدان على الموارد البشرية، المتسلحة بالعلم والتدريب، التي ستمكّن من تجاوز التحديات والمعيقات بهمة وعزيمة وبالعمل الجاد المخلص لتحقيق الطموحات.

وبناء على هذه الرؤية الواضحة بدأ جلالته فوراً ودون انتظار سلسلة متقدمة من الخطط والبرامج، لبناء مجتمع مدني عصري تسوده روح العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام حقوق الإنسان، سِمَته المشاركة والإسهام في البناء، وغاياته أن يكون نموذجاً متقدماً وقيادياً في المنطقة.

جلالة الملك أدرك أن تحقيق الأهداف الوطنية في التعامل مع هذه القضايا لا يمكن أن يحدث دون بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، يكون الأخير بموجبها هو المحرك والموجه الرئيسي للنشاطات الاقتصادية، ويلعب دوره الحيوي في بناء سياسات واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي بمختلف جوانبه المالية والاقتصادية والتشريعية والقضائية والتعليمية وغيرها.

الاندماج في الاقتصاد العالمي

وينطلق دعم جلالته المستمر للنهوض بالتجارة والاستثمار والاستخدام الأمثل للمعرفة وأدوات التكنولوجيا من حقيقة أن: للتجارة والاستثمار العالميين أثراً ايجابياً في النمو الاقتصادي، وأن نجاح الدول في الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على قدرتها على تنويع علاقاتها الاقتصادية، وتبني مدخل جديد في سوق عالمي متنام.

واتخذ الأردن خياراً استراتيجياً بالاندماج في الاقتصاد العالمي، عبر شراكات اقتصادية مع البلدان والمجموعات الدولية المؤثرة، وتبنى مبادىء التحرر الاقتصادي لتصير جزءا من إستراتيجية المملكة للتنافس الفعال في الاقتصاد العالمي الجديد ونتيجة لذلك أدخلت إصلاحات اقتصادية وبنيوية رئيسية لدمج الاقتصاد الأردني بصورة فعالة بالاقتصاد العالمي أدت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة على الصعيدين العربي والدولي.

ووقع الأردن عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية، في مقدمتها الإنضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأميركية، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير).

كما وقع اتفاقية مع رابطة الدول الأوروبية (الافتا)، واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع سنغافورة. وكان من أوائل الدول التي تنضم إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

في الدورة الستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مبادرة تسعى الى تأطير عمل الدول الأقل دخلا في فئة الدول متوسطة الدخل، التي تضم ربع سكان العالم، لإيجاد منتدى للتعاون وتبادل المعرفة بينها وحشد الدعم الدولي الضروري لتنمية اقتصادياتها.

وتقوم الرؤية الملكية على قاعدة أن العديد من الدول المنتمية إلى هذه الفئة «مرشحة لزيادة دخلها، لكنها تحتاج إلى الدعم العالمي عن طريق مساعدات موجهة غايتها تحقيق النتائج التي يمكن أن تساعد في تسريع النمو الاقتصادي وتوفير مزايا الإصلاح والحفاظ على مكتسبات التنمية».

كما برز الأردن في المنتدى الاقتصادي العالمي بوصفه قصة نجاح ينظر بثقة إلى المستقبل بفضل إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية قادها جلالة الملك، جعلته نموذجا متقدماً في المنطقة.

وساهم حرص جلالته على المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي في أن يحتل الأردن مكانة بارزة في أوساطه، ما أسس لشراكة قوية بينهما قادت لأن يصبح الأردن موطنا ثانيا لهذا المنتدى الذي رأى جلالته أنه يوفر المنبر المناسب لمخاطبة النخب ومن خلفهم ملايين الناس حول العالم.

وانطلاقاً من إيمان جلالة الملك بأن التسامح والسلام والعدل والتعايش والحرية هي قيم لبناء مستقبل أفضل للبشرية وأن الحائزين على جوائز نوبل للسلام قادوا جهوداً كبيرة لتخفيف معاناة الشعوب، جاءت فكرة مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل بمبادرة من جلالته عام ٢٠٠٥ تقديراً للدور والجهود الكبيرة التي قام بها هؤلاء لتطوير البشرية وتخفيف معاناة الشعوب، ولتمكين أصحاب العقول النيرة من تبادل الآراء حول التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني ونشر قيم التسامح والسلام والعدل والتعايش والحرية لبناء مستقبل أفضل للبشرية.

واستضاف الأردن مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل أربع مرات، كانت أولاها في أيار/مايو ٢٠٠٥ وناقش التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني لمجابهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

أما التنمية الاجتماعية، فمنذ البدء وضع جلالة الملك هدف

تقوم الرؤية الملكية للإعلام على مرتكزات أهمها أن يكون إعلاماً صادقاً ومسؤولاً، ديمقراطياً ومهنياً، يجسد التغيير بكل فاعلية وشجاعة ويبرز دور الأردن إقليمياً ودولياً

إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومناطق تنموية في المفرق واربد ومعان والبحر الميت ضمن سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية

تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى دخل المواطن على رأس سلم الأولويات، حتى يلمس المواطن الأثر الايجابي للمشاريع التنموية التي يجري تنفيذها. ومن هنا جاء الحفز المستمر الذي يواصل جلالته عبره توجيه الحكومات المتعاقبة لإيجاد آليات تنفيذية تسهم في تحسين مستوى حياة المواطن وتعينه على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

وحرص جلالته على وضع برامج تحسين مستوى حياة المواطنين محدودي الدخل، من خلال شبكة الأمان الاجتماعي، وتشييد المساكن للشرائح الاجتماعية المستهدفة وبرامج تمكين الفقراء، من خلال التدريب والتأهيل، ومساندة الأسر الفقيرة عبر طرود الخير الهاشمية.

ومن وحي قناعته بأن النتائج الإيجابية التي تظهر التحسن في وضع الاقتصاد الأردني ينبغي أن تعود على المواطن بالخير والرفاه، استثمر جلالته كل الإمكانيات المتاحة للانتقال بالشرائح الأقل حظاً في المجتمع الأردني نحو الاكتفاء وتجاوزه نحو الإنتاجية ضمن محاور متعددة تتمثل في تحسين واقع الخدمات التعليمية، والصحية وتقديم المساعدات العاجلة للحالات الأكثر إلحاحاً، وتوفير الحاجات الأساسية مثل المسكن، وبعد ذلك السعي لتوفير فرص العمل عبر المشاريع الإنتاجية.

وتأتي مبادرات جلالة الملك في إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومناطق تنموية في المفرق واربد ومعان والبحر الميت ضمن سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية، هدفها وأساسها تحسين معيشة الإنسان الأردني، لتكريس مبدأ التوزيع العادل لمكتسبات التنمية.

«هاجسي الأول على الدوام هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، ولذلك فلا بد من مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية ودائمة لهذه المشكلة». من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

واهتم جلالة الملك عبدالله الثاني بالجانب الصحي للمواطنين وأوعز بضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل شرائح أوسع.

وبهدف تأمين حياة أفضل لجميع شرائح المجتمع الأردني أطلق جلالته عددا من المبادرات لتأمين السكن المناسب، وفي مقدمتها إسكان أبناء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، وإسكان لذوي الدخل المحدود، وإسكان المعلمين، و»مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسر العفيفة»، ومدينة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود السكنية في الزرقاء.

النمو السياسي شريك حيوي للنمو الاقتصادي

وانطلاقاً من قاعدة أن «النمو السياسي شريك حيوي للنمو الاقتصادي»، فإن رؤية جلالة الملك لبناء الأردن الحديث تنطلق من ثوابت راسخة» فالأردن عربي الهوى والانتماء وصاحب رسالة، وشرعية تاريخية ودينية، يوفر لأبنائه وبناته فرص الحياة الكريمة في مناخ من الحرية والديمقراطية التي تمكّن كل واحد منهم من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته ومستقبل أبنائه.

ولتكريس هذه المبادئ، جاءت مبادرة «الأردن أولا»، لتعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية، وتلا ذلك إطلاق الأجندة الوطنية التي سعت إلى تحديد رؤية وطنية لمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة. ولإنضاج الأفكار والمبادىء أطلق جلالته مبادرة "كلنا الأردن" لتأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع الأردني.

وتقوم رؤية جلالة الملك للإعلام على مرتكزات أساسية، هي: أن يكون إعلاماً صادقاً ومسؤولاً، ديمقراطياً ومهنياً، يجسد التغيير بكل فاعلية وشجاعة ويبرز دور الأردن إقليمياً ودولياً.

في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٣، تأسس «المركز الوطني لحقوق الإنسان» الذي يستهدف حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية في الأردن.

وتجلى دعم جلالة الملك للثقافة عندما أمر جلالته بإنشاء صندوق مستقل لدعم الحركة الثقافية والنشر والإبداع وتنميتها ورفع مستوى الخدمة الثقافية والحفاظ على الآثار والمعالم التاريخية وصيانتها وإنشاء المتاحف وحماية المخطوطات القديمة وترميمها. كما تضمنت مبادرة جلالته البدء بإنشاء مركز ثقافي بارز في الأردن يطلق عليه «دارة الملك عبدالله الثاني للثقافة والفنون».

ومن منطلق سعي جلالة الملك لتحقيق مبدأ «العدل أساس الملك» تشكلت اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي في آب/ أغسطس ٢٠٠٠، التي عملت منذ ذلك الحين على تطويره وتحديثه وفق استراتيجية تطوير القضاء التي سعت لتجاوز منعطفات تقليدية كانت تحول دون تمكنه من الانطلاق والدخول إلى عالم العصرنة والحداثة والإصلاح القانوني والقضائي، وسط قناعة ملكية بأن «لا تنمية سياسية وإدارية وتعليمية واقتصادية من دون إصلاحات جذرية» تطاول جميع محاور عملية التقاضي التي من شأنها تكريس الأمن والاستقرار والشعور بالطمأنينة، وتعزز المكاسب الاستثمارية في الدولة.

ولتحقيق التنمية بمفهومها الشمولي أولى جلالته عناية خاصة لتأسيس العديد من صناديق الدعم، وفي مقدمتها صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية الذي يستهدف زيادة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأسيس مشاريع تنموية إنتاجية بمختلف مناطق المملكة، وصندوق الإسكان العسكري.

كما أطلق مؤتمر البترا الثالث للحائزين على جائزة نوبل عام ٢٠٠٧ صندوق دعم المشاريع العلمية في الشرق الأوسط الذي شهد الانطلاقة والتدشين الفعلي خلال المؤتمر الرابع عام ٢٠٠٨.

وتأسس الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية بمبادرة من جلالة الملك عام ٢٠٠٣ لجعل البادية منطقة جاذبة للسكان ومؤهلة للاستثمار، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان والحد من الفقر والبطالة.

ولأن تحقيق التنمية يحتاج إلى تضافر جهود العديد من المؤسسات الوطنية من القطاعين العام والخاص، سعت رؤية جلالة الملك إلى تحفيز هذه المؤسسات من خلال إطلاق عدد من الجوائز، التي تمثلت في»جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية»، و»جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز لجمعيات الأعمال» و»جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز القطاع الخاص» و»جائزة الملك عبدالله الثاني للياقة البدنية».

محاكاة الشباب

وعلى الصعيد الوطني، يدرك الملك عبدالله الثاني عظيم مسؤوليته، ويلخص رسالته الوطنية بالشعار التالي: «تنمية مستدامة، عدالة التخطيط والتنفيذ، وتمكين الشباب لأجل مستقبل أفضل».

ترسيخا لهذا النهج، فإن جلالة الملك يزرع هذه المبادئ في شباب الأردن، الذين يمثلون أكبر القوى في المجتمع، لترسيخ هذا النهج لديهم، ولتمكينهم سياسيا ومعرفيا واقتصاديا، لأنهم «فرسان التغيير» في الأردن كما وصفهم جلالته في أكثر من مناسبة.

وهذه العلاقة بين الملك والشباب، لها طابع خاص، وبصمة حقيقية، جعلت من غالبية الشباب تحاكي الملك عبدالله الثاني في حكمته ونشاطه، متخذينه قدوة لهم في التصميم على الإنجاز والعمل على جميع الأصعدة، لتكون المحصلة ثورة علمية ومعرفية، توازن بين الأصالة والحداثة، وتترسخ كثقافة عمل تحترم الفرد المنتج.

وتستند رؤية جلالة الملك إلى أهمية مشاركتهم والتواصل معهم وتنمية قدراتهم ورعايتهم وترسيخ جذور الثقة لديهم، وانطلاقاً من ان هذه القناعة ركيزة أساسية لتحقيق رؤية جلالته لبناء الأردن الحديث، أطلق جلالته العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

مبادرة التعليم الأردنية .. برنامج إبداعي .. هدفه تدريب المعلميين والطلاب على استخدام التكنولوجيا لتحفيز الابداع لديهم

كرس الملك جهوده واتصالاته لحمل القضية الفلسطينية إلى كل المحافل الدولية، لقناعته بأن الهمّ الفلسطيني هو همٌّ أردني

في جميع المدارس في الأردن، إضافة إلى برنامجين جديدين للتقييم يعملان على مراقبة التقدّم، ويوفران إطاراً للتحسينات في المستقبل.

وقد جرى تدريب ما يزيد على ٦٠٠٠٠ معلم على استعمال المناهج الجديدة، وحصلت نسبة كبيرة منهم على تدريب إضافي: فقد حصل ما يزيد على ٤٤٠٠٠ على شهادات في المهارات الأساسية في استعمال الحاسوب، ودرس ٢٤٠٠٠ وسائل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ودُرّب المئات على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

جرى توسيع برنامج (إنجاز) الذي يوفر الفرص الاقتصادية للشباب الأردني، وهو يسعى إلى إشراك متطوعين من الشركات الكبرى لتدريس سلسلة واسعة من المساقات الاقتصادية ومساقات مهارات الاتصال من شخص لآخر للطلاب في المدارس الحكومية

الدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية في العالم

جعل جلالة الملك عبدالله الثاني مبادىء الإسلام النبيلة في العدالة والسلام والتناغم والانسجام الاجتماعي والتسامح، مُرتكزات مركزية في الأجندة التي تحمل رؤيته لواقع الأردن ومستقبله.

ففي مركز القلب من المجتمع الأردني تقع القيم المشتركة بين المؤمنين. إذ أن الأردنيين، وإن كانوا ينتمون إلى ديانات مختلفة، يشتركون في أن لكل منهم تجربة دينية قوية تعتبر مركزية في حياته. وهذه التجربة تضيء أيضاً رؤية جلالة الملك للمنطقة والعالم. فمن خلال جمع أمم العالم، وأتباع الديانات المختلفة، والمنتمين إلى الثقافات المتنوعة، على طاولة الحوار، يسعى جلالة الملك إلى التقدّم بفهم مشترك لهموم الإنسانية وما يربط بينها من عرى.

ويواصل جلالة الملك القيام بالدور التاريخي للهاشميين في الدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية في العالم. وهو يشارك في التحركات العالمية ليكون للمسلمين، وبخاصة جيل الشباب منهم، صوت في الشؤون الدولية يبرز وزنهم وقدراتهم وإنجازاتهم.

وفي عام ٢٠٠٤، وفي أواخر شهر رمضان المبارك من عام ١٤٢٥ للهجرة، ولدت رسالة عمان في ليلة مباركة، عندما أحيا جلالة الملك عبدالله الثاني ليلة القدر المباركة في مسجد الهاشميين، واستمع جلالته إلى « HYPERLINK «HTTP://WWW.AMMANMESSAGE. COM/INDEX.PHP?LANG=AR» \T «_BLANK» رسالة عمان» التي قرأت على مسامعه قبل إعلان الأردن عزمه عقد المؤتمر الإسلامي الدولي في عمان عام ٢٠٠٥.

وتقدم «رسالة عمان»، التي شاركت في إعدادها مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، ومجموعة من كبار علماء المسلمين، توضيحاً لا يحتمل التأويل لقيم التعاطف والرحمة واحترام الآخرين والتسامح وحرية الأديان وهي القيم التي تعتبر المبادئ الهادية في الإسلام.

ومع تصاعد الحملة على الإسلام بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية اتخذ الأردن موقفاً صلباً لدحض المغالطات عن الإسلام.

ودافع جلالة الملك في الرابع من شباط/فبراير عام ٢٠٠٢ أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك عن الإسلام وحث على فهم رسالة السلام الإسلامية باعتباره دين السلام والمحبة والتسامح.

وفي الرابع من آب/أغسطس عام ٢٠٠٢ استضافت مؤسسة آل البيت مؤتمر الفكر الإسلامي بحضور أكثر من ٨٠ باحثاً إسلامياً من أربعين دولة عربية وإسلامية. وفي ختام المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مستقبل الإسلام في القرن الخامس عشر الهجري» دافع خلاله علماء مسلمون عن الإسلام دينا للتسامح والاعتدال.

لم تقف جهود جلالة الملك عند هذا الحد، بل تجاوزت الحدود الوطنية والإقليمية في توضيح الصورة الحقيقية للإسلام لتصل إلى العالمية، حيث أطلق جلالته حملة عالمية تتضمن حوارات شملت مختلف دول العالم من غربه إلى شرقه.

وقاد جلالته حوارات متنوعة شملت جميع الأطياف والشرائح داخل المجتمعات المختلفة التي يلتقيها جلالته في دأب وتواصل لإنجاح المهمة التي اعتبرها أولوية على أجندته الشخصية من اجل إيضاح الصورة الحقيقية للإسلام.

وتواصلت جهود جلالة الملك في توحيد الرؤى الإسلامية عندما عقدت أعمال الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي في عمان، وأتيحت أمام مئة من العلماء والمفكرين وأعضاء المجمع والخبراء من ٤٤ دولة إسلامية الفرصة الكاملة، ليتحاوروا في سبل توضيح صورة الإسلام، خلال أعمال الدورة التي استضافتها مؤسسة آل البيت.

وفي إطار إيمان جلالة الملك بضرورة بناء شخصية الإنسان المسلم الواعي لأمور دينه ودنياه وبناء قيادات واعية ومؤهلة من الدعاة والأئمة القادرين على التعبير الصحيح عن رسالة الإسلام السمحة وعدم التطرف والغلو في الدين أعلن جلالته تأسيس «معهد الملك عبدالله الثاني لإعداد الدعاة وتأهيلهم وتدريبهم» أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في المركز التابع لمسجد أهل الكهف في منطقة الرقيم بعمان.

الأردن بيت هادىء في حي مضطرب

لم تثن حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأردن عن السعي باستمرار لاختراق حاجز النار بالسلام والاعتدال. ولعل مقولة إن الأردن «بيت هادىء في حي مضطرب» تمثل إسقاطاً تاريخياً واقعياً لمثل هذه الحالة.

ومنذ صارت فلسطين قضيةً لازَمَها الأردن أملاً وألماً، فكان أول من دفع الثمن بدم الشهيد المؤسس الملك عبدالله الأول طيب الله ثراه في باحة المسجد الأقصى المبارك، ليزكي ذلك الرباط الذي ما انفصم يوماً، ولجيشه على أرضها ألف شاهد وشاهد، إلى معركة السلام التي خاضها بحكمة واقتدار جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه لتثبيت الحق والعدالة.

وفي رؤيته للحل يؤكد جلالة الملك عبدالله الثاني أن الأولوية هي: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني. ولم يدّخر جلالته أي جهد من اجل دعم الأشقاء الفلسطينيين لتحقيق هذا الهدف من خلال المفاوضات السلمية.

وكرس جلالته الجزء الأكبر من جهوده واتصالاته لحمل القضية الفلسطينية إلى كل المحافل الدولية، لقناعة جلالته بأن الهمّ الفلسطيني هو همٌّ أردني، وبأن قضية فلسطين هي قضية الشعب الأردني، مثلما هي قضية الشعب الفلسطيني، وبأن مستقبل المنطقة واستقرارها وأمن شعوبها مرتبط بحل الدولتين الذي يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة على الأرض الفلسطينية.

وقد أكد جلالته مراراً أن الأولوية ستبقى، الدفاع عن الحق الفلسطيني، وتمهيد الطريق إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة، وبما يضمن الحقوق الفلسطينية الراسخة في القدس، وحق عودة اللاجئين والسيادة الكاملة للدولة الفلسطينية، ويضمن الأمن والسلام للجميع.

وفي غمرة تشتت الانتباه وتداخل الأولويات إزاء القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، أعاد جلالة الملك القضية الفلسطينية الى مركز دائرة الضوء العالمي بخطاب غير مسبوق (نص الخطاب التاريخي لجلالة الملك عبدالله الثاني أمام الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والشيوخ الأميركيين)، ألقاه في مبنى الكونجرس الأميركي يوم الأربعاء السابع من آذار/مارس عام ٢٠٠٧، أمام ممثلي الشعب الأميركي من شيوخ ونواب)، حظي باهتمام أميركي وعالمي غير مسبوق، لما تمتع به من عقلانية ورؤية.

وبالرغم من أن جلالته يرى أن قضية فلسطين هي القضية المركزية، وهي مفتاح السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، إلا أنه لم يُغفل لحظةً حق الواجب تجاه قضايا المنطقة العربية في العراق أو لبنان والحقوق العربية لسوريا في الجولان المحتل. وأكد جلالته أن العراق هو جزء أساسي من العالمين العربي والإسلامي، وان أمنه واستقراره ينعكس على الدول المجاورة له.

لذلك فجلالته يؤكد دوما أن على الدول العربية العمل لضمان وحدة وعروبة العراق، وعلى دعم الشعب العراقي وقيادته السياسية، لإحباط كل المخططات الهادفة إلى النيل من وحدة ابنائه وعيشهم المشترك وسيادة بلدهم، ورفض أية مشاريع تهدد وحدة الأراضي العراقية، وأن العراقيين أنفسهم هم الأقدر على صياغة مستقبلهم.

وفي مجالات أخرى، حافظ جلالة الملك على انفتاح الأردن نحو جيرانه وأصدقائه، وتصدر الدعوة إلى ضرورة الوقوف بحزم، وبصورة حاسمة، في وجه التطرف والإرهاب. ووقع الأردن، منذ عام ١٩٩٩م، سبع معاهدات للتصدي للإرهاب الدولي، إضافة إلى ذلك يقوم الأردن بدور مهم في حل النزاعات على المستوى الدولي، ويشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي كل عام ينضم مئات العسكريين الأردنيين إلى القوات الدولية للقيام بالمهمات الموكولة لها في حفظ السلام في البقاع المضطربة، وفي الاستجابة لدعوات معالجة الأزمات الإنسانية، وفي توفير المساعدات الطارئة لدى حدوث الكوارث الطبيعية.

ووصل عدد أفراد القوات المسلحة الأردنية المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية والمهام الإنسانية العالمية منذ أن بدأت أعمالها في مطلع العام ١٩٨٩ إلى نحو خمسين ألف مشارك.

بدءا بالاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم، وحثهم على التفكير والتحليل والإبداع والتميّز، مرورا بتوفير البيئة المناسبة لمشاركتهم في العمل والبناء، وانتهاء بتعزيز انتمائهم الوطني وممارسة دورهم الفاعل والجاد في شؤون وشجون الوطن.

ووضع جلالة الملك في مقدمة جهوده لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة توفير فرص العمل للأردنيين والتركيز على مشروعات التدريب والتأهيل للحد من البطالة، فكان المجلس الوطني للتدريب المهني ثمرة اهتمامات جلالته بهذا المجال ليبدأ عمله بخطة طموحة هدفها تأهيل وتدريب الآلاف من الشباب الأردني تمهيدا لإدخالهم سوق العمل.

كل هذه الجهود أثمرت عندما أطلق جلالة الملك في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ المرحلة الأولى من مشروع الشركة الأردنية للتشغيل والتدريب.

تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي

كانت رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني لجعل الأردن بوابة للمنطقة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية، الدافع والمحرك لإطلاق جلالته لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في الأردن لمواكبة المتطلبات والاحتياجات المحلية والإقليمية والدولية وخلق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال أبنائه المتعلمين وطاقاته البشرية العاملة الماهرة والقادرة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي محليا وإقليميا وعالميا.

تضمن المشروع :

إعادة توجيه أهداف السياسات والاستراتيجيات من خلال الإصلاح الإداري والحاكمية، بما يستجيب لحاجات المتعلمين والمجتمع وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وتطوير عمليات صنع القرارات من خلال إنشاء نظام متكامل لمساندة القرار التربوي يتضمن نظم معلومات وخريطة مدرسية وقواعد بيانات على مستوى المدارس والمديريات في المركز، وإنشاء وحدة التنسيق التنموية، ولجنة السياسات والأولويات.

تعديل البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتاج تعليمي يتلاءم مع اقتصاد المعرفة، بهدف تطوير مناهج ونظم قياس تعلم الطلبة مبنية على الرؤية المشتركة والإستراتيجية التربوية، على أن تبدأ عملية التطوير بإعداد إطار المنهاج ونظام قياس التعلم، وتستمر عملية تطوير المناهج والمواد التعليمية أربع سنوات.

انجازات المشروع

منذ عام ١٩٩٩ عمل المشروع على تنمية الاستعداد للتعلم من خلال تنمية الطفولة المبكرة وإضافة غرف صفية إلى المدارس الأساسية في المناطق النائية والفقيرة مخصصة لرياض الأطفال.

تحسين البيئة المدرسية لدعم التعلم، بإنشاء ١٦٠ مدرسة جديدة، وإضافة ٨٠٠ غرفة صفية إلى المدارس القائمة وصيانة المدارس القائمة وتحسين بيئات التعلم في المدارس القائمة بتزويدها بنحو ٦٥٠ مختبر حاسوب، و٣٥٠ مختبر علوم.

وبين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ أدخلت مناهج دراسية جديدة تركز على البحث العلمي، والتفكير الناقد، والعمل ضمن مجموعات،

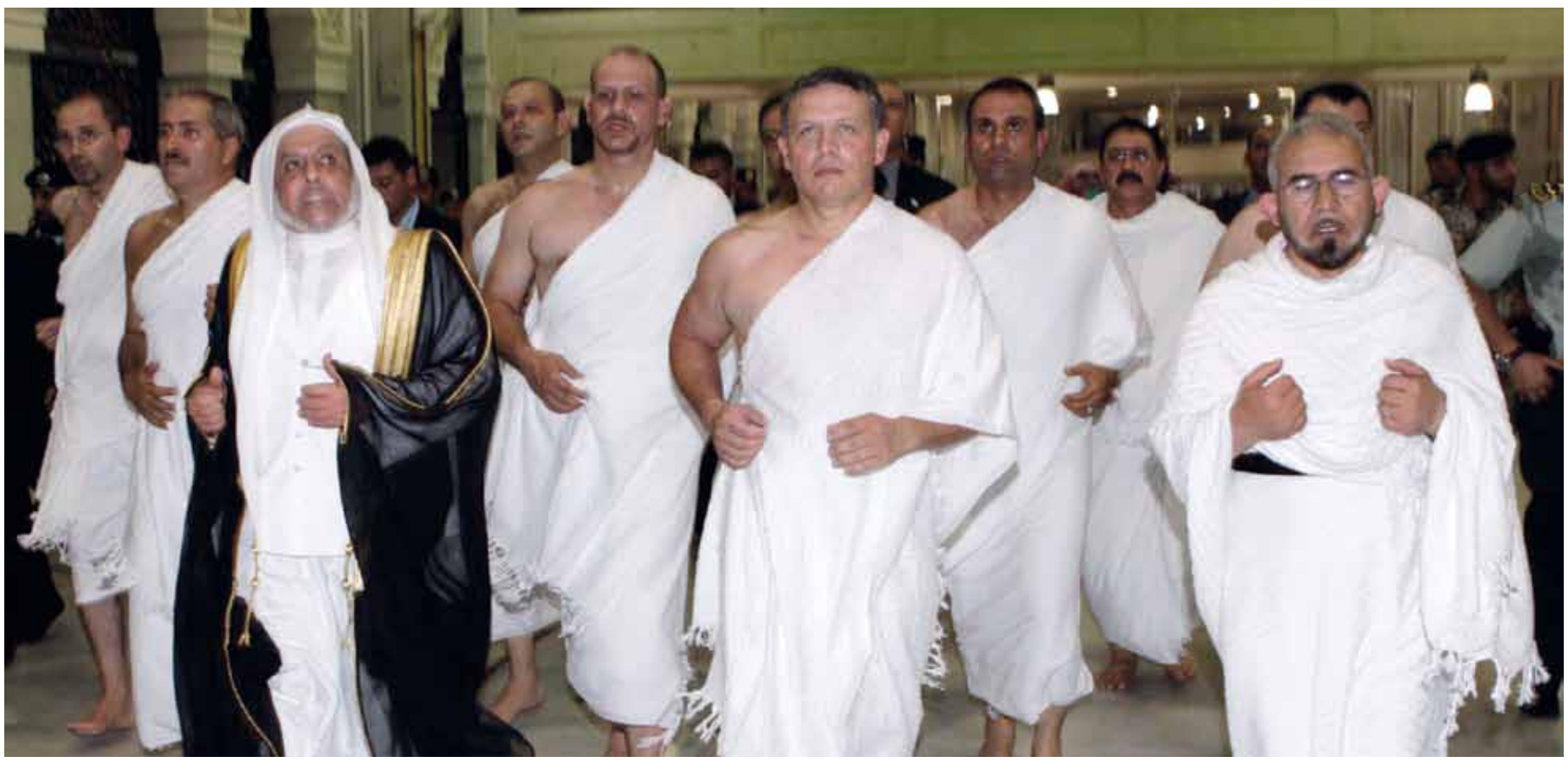

مبادىء الإسلام النبيلة في العدالة والسلام والتناغم والانسجام الاجتماعي والتسامح، مُرتكزات في الأجندة التي تحمل رؤية الملك لواقع الأردن ومستقبله

الإعمار الهاشمي للقدس ودرتها الأقصى .. تعزيز الهوية العربية الأسلامية للمدينة

حظيت القدس ودرتها المسجد الاقصى المبارك برعاية خاصة من الهاشميين وبخاصة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني من خلال اربعة اعمارات متميزة وعظيمة للمسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة في اطار عنايتهم الشاملة للمدينة المقدسة .

ويعزز الاعمار الهاشمي في المدينة «الهوية العربية الاسلامية لها» في شقيها العمراني باعادة بناء واستدامة المقدسات فيها وتقديم الدعم المالي والمعنوي بما يسهم في الابقاء على اهلها صامدين.

فكانت الصناديق الهاشمية ولجان الاعمار الموجهة لهذه الغاية دلائل على نهوض القيادة الهاشمية بدورها الديني والتاريخي في استكمال مسيرة «العهد والولاء» لمدينة المساجد.

هذا الاهتمام الكبير بالمقدسات الإسلامية في القدس من قبل جلالة الملك الملك عبدالله الثاني شكّل استمرارية للنهج الهاشمي في رعاية هذه المقدسات ، وأخذت تلك الرعاية إطارا مؤسسيا تمثل في إنشاء الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة بموجب قانون صدر عام ٢٠٠٧ بعد تعديل قانون إعمار المسجد الأقصى رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤، ويشرف على الصندوق مجلس أمناء برئاسة سمو الأمير غازي بن محمد المبعوث الشخصي، المستشار الخاص لجلالة الملك.

وقد أولت لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة المشكلة بموجب القانون الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤م جُلّ عنايتها بالمسجد الاقصى المبارك وما يشتمل عليه من مساجد وقباب ومحاريب وغيرها من المعالم الحضارية، وقامت بشكل متواصل وعمل دؤوب بصيانة وترميم هذه المعالم، وأزالت آثار الحريق الذي جاوز اكثر من ثلث مساحة المسجد، بالإضافة إلى إعمار مسجد قبة الصخرة المشرفة الأول الذي يعود تاريخه إلى عام ٦٩١م.

الإعمار الهاشمي الأول

أولى الهاشميون بيت المقدس ومقدساتها جل عنايتهم واهتمامهم الذي وقف ضد مزاعم اليهود الصهيونية في القدس، إذ مثلت تلك المزاعم تهديداً مباشراً للمدينة العربية وتراثها الحضاري. فمنذ عام ١٩٢٢م تأسس في القدس المجلس الإسلامي الأعلى كمنظمة إسلامية غير حكومية للحفاظ على تراث القدس الشريف، وبادر المجلس إلى جمع الأموال اللازمة لترميم قبة الصخرة.

كان الشريف الحسين بن علي، شريف مكة أول المستجيبين لنداء أهل القدس، حين زاره وفد مقدسي سنة ١٩٢٤م في الحجاز برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وبعد أن سمع إيجازاً وافياً حول المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى تبرع بمبلغ ٥٠ ألف ليرة ذهبية، شكلت أساس المال الإسلامي لإعمار المسجد الأقصى ومساجد أخرى في فلسطين.

أفادت عملية الترميم التي باركها الشريف الحسين بن علي بيت المقدس كثيراً، فقد ساعدت على صمود مرافق المسجد الأقصى حين ضرب زلزال عنيف المنطقة عام ١٩٢٧م.

لم تكن القضية الفلسطينية آنذاك بالصورة التي ظهرت عليها وتطورت من خلالها المقدسات الإسلامية والمسيحية، كما حدث فيما بعد، فقد استجاب الشريف الحسين بن علي لطلب العون من أهل القدس في مرحلة مبكرة، مجسداً بذلك وعياً خالصاً والتزاما منه بقضايا الأمة، وما طلب أهالي القدس والأعيان بدفن الشريف الحسين بن علي في الحرم الشريف في حزيران/يونيو عام ١٩٣١م إلا تأكيد على مكانة الحسين بن علي وتقدير لجهوده في إنقاذ المؤسسات الإسلامية في القدس، فها هو ضريحه حتى اليوم موجود في الرواق الغربي للحرم الشريف.

الملك المؤسس والقدس

انتهت حرب ١٩٤٨م بأضرار كبيرة لحقت بالحرم الشريف في القدس، ولم يكن من جلالة الملك عبدالله الاول إلا أنْ بادر بإطلاق دعوة لترميم محراب زكريا وإعادة ترميم المباني المحيطة التي أحقت بها أضرار هيكلية.

لم تقتصر عناية جلالة الملك المؤسس على المقدسات الإسلامية وحسب، فقد عمل جلالته شخصياً في إخماد حريق كاد أن يدمر كنيسة القيامة في عام ١٩٤٩م فقد كان جلالته طيلة فترة حكمه من ١٩٢١-١٩٥١م سادناً وحارساً للمقدسات المسيحية أيضاً في القدس.

الإعمار الهاشمي الثاني

لم تمض أيام على تولي جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه سلطاته الدستورية في الثامن من أيار/مايو ١٩٥٢، حتى صدرت توجيهاته السامية إلى الحكومة الأردنية لترميم قبة الصخرة التي أخذت في فقدان بريقها بفعل عوامل الطقس والزمن، وبعد أن أخذت المياه تتسرب إلى الداخل.

ومن منطلق المسؤولية التاريخية للهاشميين تجاه المقدسات كان اهتمام الملك الحسين طيب الله ثراه بالقدس ومقدساتها، فقد أمر جلالته في عام ١٩٥٤ بتشكيل لجنة بموجب قانون خاص لإعمار المقدسات الإسلامية في الحرم القدسي الشريف تحت الرعاية الهاشمية وعرف القانون بقانون إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤م.

وتتابع الاهتمام بالقدس ومقدساتها في سنة ١٩٥٦م وسنة ١٩٥٩م، ففي عام ١٩٥٩م بدأ الترميم الثاني الذي موّله الأردن بقيمة ٦٠ الف دينار لى جانب دعم قدّمته بعض الدول الإسلامية الأخرى وبلغ ٨٦ الف دينار، واستمر الترميم الثاني حتى السادس من آب/أغسطس ١٩٦٤م. واشتمل الإعمار الهاشمي الثاني على:

إعمار المسجد الأقصى المبارك وترميم جدرانه الخارجية الحجرية وتركيب أعمدة رخامية لأربعة أروقة في الناحية الشرقية

منه، وتركيب نوافذ من الزجاج الملون بالإضافة إلى ترميم الأسقف والجدران الداخلية والخارجية.

إعمار قبة الصخرة المشرفة وتركيب قبة خارجية من الألمنيوم الذهبي اللون وتركيب رخام للجدران الداخلية والخارجية وإعادة ترميم الفسيفساء فيها وكتابة الآيات القرآنية.

وبتاريخ ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٤هـ الموافق ٦ تموز/يوليو ١٩٦٤م شمل جلالة المغفور له جلالة الملك الحسين المعظم الاحتفال الكبير في الحرم القدسي الشريف برعايته الملكية السامية، الذي أقيم احتفاء بالانتهاء من الإعمار الهاشمي الثاني.

الإعمار الهاشمي الثالث

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩م اقتحم أحد اليهود المتدينين المتعصبين المسجد الأقصى وأشعل النار فيه. وأدى هذا الحريق إلى تدمير معظم أجزاء المسجد الأقصى ومن بين أهم الأجزاء التي أتى عليها الحريق منبر صلاح الدين، وهو منبر أحضره من حلب القائد المسلم الفذ صلاح الدين الأيوبي الذي حرر المدينة من الصليبيين عام ١١١٧ ميلادية، ومسجد عمر الموجود في الزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد الأقصى ومحراب زكريا ومقام الأربعين والمحراب الرئيسي للمسجد والقبة الخشبية الداخلية ونوافذ المسجد والجدار الجنوبي، كما تعرض السجاد الذي يغطي أرض المسجد إلى الحريق والخراب.

وإثر ذلك أصدر جلالة المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه أوامره العاجلة بضرورة إعادة تعمير المسجد الأقصى. وقد تم إعادة تعمير كل من المسجد الأقصى الذي أعيد إلى حالته السابقة قبل الحريق وقبة الصخرة المشرفة حيث تم استبدال ألواح الألمنيوم القديمة للقبة بألواح نحاسية مذهبة محكمة الإغلاق كما شمل التعمير مناطق أخرى في الحرم الشريف والقدس ومنها: قبة السلسلة وباب الرحمة وجامع المدرسة الأرغونية ومكتبة المسجد الأقصى، القبة النحوية وسوق القطانين، والمتحف الإسلامي، وسبيل قايتباي.

وبعد الانتهاء من إعمار المسجد الأقصى وجد جلالته أن لجنة الإعمار تعاني من نقص مالي كبير لا سيما أن تنفيذ التصفيح النحاسي لقبة الصخرة يحتاج لمبالغ كبيرة. مما حدا بجلالة الملك إلى التبرع بمبلغ من المال للجنة الإعمار حتى تستطيع القيام بأعمالها. لم يقتصر الاهتمام الهاشمي في القدس على تعمير الأماكن الإسلامية المقدسة بل امتد ليشمل إنشاء الكليات والمدارس الدينية ومراكز حفظ التراث بتوجيهات من جلالة الملك الحسين رحمه الله ومنها:

كلية الدعوة وأصول الدين في القدس وأنشئت عام ١٩٧٨م.
كلية العلوم الإسلامية في القدس وأنشئت عام ١٩٧٥م.
كلية العلوم الإسلامية في قلقيلية وأنشئت عام ١٩٧٨م.
ثانوية الأقصى الشرعية وأنشئت عام ١٩٥٨م.
المدرسة الشرعية في جنين وأنشئت عام ١٩٧٥م.
المدرسة الشرعية في الخليل وأنشئت عام ١٩٦٢م.
المدرسة الشرعية في نابلس وأنشئت عام ١٩٦٢م.
قسم الآثار الإسلامية بالقدس وأنشئ عام ١٩٧٧م.
قسم إحياء التراث الإسلامي بالقدس وأنشئت عام ١٩٧٨م.

الإعمار الهاشمي الرابع

حظيت المقدسات الإسلامية في مدينة القدس باهتمام بالغ في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني وأضحت جزءا لا يتجزأ من برامج عمل الحكومات الأردنية في عهد جلالته، فقد أشار جلالته إلى ضرورة الاهتمام بها والعناية بمرافقها والتعهد بحمايتها في كتب التكليف السامي للحكومات التي تشكلت حتى الآن في عهد جلالته.

نال المسجد الأقصى في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني اهتماما كبيرا، إذ جسد جلالته بذلك استمرارية هاشمية في رعاية مدينة القدس ومقدساتها لما لها من مكانة ومنزلة في سائر الديانات السماوية.

ويمكن القول إن عمليات الإعمار الهاشمي أريد لها في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني أن تتحول إلى إطار مؤسسي. وتمثل ذلك النهج بتشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة بموجب القانون الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤م وهدفها المحافظة على المقدسات والمعالم الإسلامية لتبقى قائمة ببهائها وجمالها ومتانتها.

أولت اللجنة جُلّ عنايتها بالمسجد الأقصى المبارك وما يشتمل عليه من مساجد وقباب ومحاريب وربط ومساطب وغيرها من المعالم الحضارية، وقامت بشكل متواصل وعمل دؤوب بصيانة وترميم هذه المعالم، وأزالت آثار الحريق الذي جاوز اكثر من ثلث مساحة المسجد، بالإضافة إلى إعمار مسجد قبة الصخرة المشرفة الأول الذي شيد سنة (٥٤ – ٦٤) هـجرية. وشملت مشاريع الإعمار في المسجد الأقصى في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ما يأتي:

منبر المسجد الأقصى المبارك «منبر صلاح الدين»

تشرف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بوضع اللوحة الزخرفية الأولى على جسم المنبر في ٢٦ رمضان ١٤٢٣هـ الموافق الاول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢م، ومنذ ذلك التاريخ عملت اللجنة المشرفة على المضي بوضع التصاميم الخاصة لإعادة صنع المنبر، وتصدر العمل في عملية التصنيع جلّ الاهتمام والمتابعة المستمرة، ليعود المنبر على صورته الحقيقية المميزة ببالغ الحسن والدقة والاتقان، كما أراد له أن يكون جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال عندما أبدى توجيهاته السامية بإعادة صنع منبر صلاح الدين الأيوبي في ١٠ ربيع أول ١٤١٤هـ الموافق ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩٣م.

ومنذ البداية ترأس رئيس لجنة إعمارالمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة لجنة الإشراف على صناعة المنبر التي شكلت بموجب الاتفاقية الموقعة مع جامعة البلقاء التطبيقية وهي الجهة المنفذة للعمل، وأنيط باللجنة مهمة الإشراف العام على المشروع والتأكد من أن جميع خطوات العمل المنجزة مطابقة للمواصفات والشروط.

وحرصا على تفعيل العمل في هذا المشروع والتأكد من أن العمل يسير وفق البرنامج المعد له، شكلت لجنة فنية متخصصة برئاسة نائب رئيس لجنة الإعمار (وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية)، وبدورها قامت جامعة البلقاء التطبيقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة أعداد الفنيين والحرفيين العاملين في مشروع إعادة صنع المنبر بهدف تقليص المدة اللازمة لإنجازه، وأحضرت الجهات المختصة فنيين من دول مثل تركيا ومصر للبدء في أعمال تنفيذ المنبر، واستقدمت للعمل فنيون من دول مثل سوريا وإندونيسيا بالإضافة إلى خمسة عشر نجارا أردنيا ومتدربين من الطلبة، وأعيد المنبر إلى مكانة الطبيعي في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وبلغت تكلفة إعادة تشييد منبر صلاح الدين الأيوبي نحو مليوني دينار.

الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى

فك الحجارة بكل عناية وحذر.
تنظيف الأتربة ونجف المونة المفككة خلف الحجر.
نجف المونة التي تم حفها لإتاحة المجال لبناء الحجر بشكل عمودي ووضع مونة خلفه.
حقن المونة ولمسافات غير محددة حسب الوضع وحيثما لم تصل مواد الحقن التي تم تنفيذها سابقاً والعمل جارٍ على إكمال صيانة الواجهة الجنوبية والحمد لله على ذلك.

بدأ العمل في ترميم وإعمار الأسوار الخارجية للحرم الشريف منذ فترة طويلة، وكان يهدف إلى ترميم وإعمار جميع الحوائط الخارجية للحرم الشريف، وقد بدأ العمل ابتداء من الجهة الغربية وتحديدا من باب المغاربة وبطول ٧٣ متراً حتى الزاوية الجنوبية الغربية. ومن ثم اتجه العمل من هنالك شرقا في الحائط الجنوبي للحرم الشريف والذي يشكل حائط المتحف الإسلامي أيضاً وحتى الزاوية الجنوبية الغربية لبناء المسجد الأقصى المبارك بطول ٧٣ متراً تقريباً وبارتفاع يراوح بين ١٢ – ٢٠ متراً وقد تم الانتهاء من ترميم هذا الجزء من دون مشاكل تذكر حيث كان هناك شرخ طولي في الحائط الغربي، وبعدها بدأ العمل في الجزء الشرقي من الحائط الجنوبي ابتداء من الزاوية الجنوبية الشرقية وباتجاه الغرب. ويبلغ طول هذا الجزء ١٥٠ متراً وبارتفاع ٢٤ متراً تقريباً، بالإضافة إلى ذلك فقد تم منذ نيسان ٢٠٠٣م وحتى نهاية العام ترميم نصف منطقة التبطين وإعمارها، وبدأ العمل في النصف الثاني، حيث شمل العمل ما يلي:

الحائط الشرقي للمسجد الأقصى المبارك

قامت وزارة الأوقاف وبتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ومن خلال تعاونها مع احد المراكز الاستشارية المتخصصة في جمهورية مصر العربية بالكشف على الحائط الشرقي للحرم الشريف، وأجريت دراسة تحليلية لعناصر هذا الجدار باستخدام أحدث الأجهزة المتخصصة لمثل هذا العمل. وقد أكد التقرير الفني النهائي لهذه الدراسة سلامة الجدار، بالإضافة إلى التقارير الفنية المقدمة من جهاز لجنة الإعمار الفني في المسجد الأقصى المبارك، وعلى الرغم من ذلك، وفي إجراء احتياطي وقائي تم التعاقد مع إحدى الشركات المحلية المتخصصة لربط ثلاثة صفوف من الأعمدة الموازية للجدار الشرقي مع الجدار الشرقي للمسجد الأقصى باستخدام نظام قضبان الشد والربط وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى / العاجلة والمتمثلة بمعالجة البروز الحاصل في جزء من الجدار الشرقي، ويجري العمل حالياً على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المصري وذلك بفك وإعادة تركيب حجارة السور الخارجية التي يوجد فراغات أو فجوات في المونة خلفها.

مشروع نظام قضبان الشد والربط لجدران المصلى المرواني

نتيجة للمستجدات التي حدثت في جدران المصلى المرواني وحفاظا على سلامة المبنى وسلامة المصلين، قامت الحكومة الأردنية ومن خلال إحدى الشركات الهندسية المتخصصة بتنفيذ مشروع قضبان الشد والربط للجدران الداخلية للمصلى المرواني، حيث تم الاستلام النهائي للمشروع من قبل لجنة هندسية مختصة، وبلغت تكلفة تنفيذ جميع الأعمال نحو أربعين ألف دينار.

نظام الإنذار وإطفاء الحريق في المسجد الأقصى المبارك

إدراكا من جلالة الملك عبدالله الثاني لضرورة الحفاظ على سلامة مرافق المسجد الأقصى فقد وجه اللجنة الخاصة بإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة إلى ضرورة تفعيل نظام الإنذار والإطفاء العامل في المسجد الأقصى المبارك وشمول عناصر المسجد ومرافقه كافة بالنظام الجديد، والعمل جارٍ على إعداد الدراسات والمخططات ووثائق العطاء لهذا المشروع الحيوي. وسيتم البدء بتنفيذ المشروع عند اكتمال الدراسات والمخططات ورصد المخصصات المالية اللازمة له.

البنى والمرافق التحتية

شملت الرعاية الأردنية لمرافق المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، مختلف المرافق، وما تزال بعض الأعمال قائمة وتتابع من قبل لجان متخصصة من اجل النهوض بواقع الخدمات والمرافق العامة في المسجد الأقصى، وتلقى هذه الأعمال متابعة مستمرة من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني. حيث تم الانتهاء من تنظيف وترميم وإعادة تثبيت فسيفساء الصحون الأربعة الداخلية أسفل قبة المسجد الأقصى داخل الأكتاف، كما تم الانتهاء من زخرفة جميع الشدادات البالغة ١٢ شدادا التي تقع في المنطقة الجنوبية الشرقية.

وأنجز استبدال الحجارة التالفة من مئذنة باب الغوانمة، وترميم الجزء السفلي في المئذنة وتكحيله، وأنير الجزء العلوي من المئذنة. كما انتهي من أعمال الترميم في مئذنة باب السلسلة مع إضاءة القسم العلوي منها. وأنجزت عملية ترميم بعض الشبابيك في الواجهة الشمالية للمسجد الأقصى المبارك والبالغة ستة شبابيك جبص تالفة. ولم يقتصر العمل على عناصر المسجد الأقصى الداخلية بل لقيت المرافق الأخرى اهتماماً واضحاً، حيث جرى ترميم الساحة في سوق القطانين والتي يبلغ طولها حوالي ٥٠ متراً، وكذلك أنجزت تنظيف قناة مياه لتصريف الأمطار مقابل باب السلسلة.

قبة الصخرة المشرفة

شملت الرعاية الهاشمية في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ترميم الأعمال الفنية في مختلف مرافق قبة الصخرة المشرفة، وهذه الواجهات الفنية الزخرفية تعد من كنوز الإنجاز الفني الإسلامي الذي يعود للعصر الأموي، ومنها إعادة الرخام الداخلي لجدران القبة.

وتم ترميم الرخام الداخلي إذ تمّ الانتهاء من الواجهة الجنوبية فوق المحراب وذهب تاجي العمودين على مدخل الباب الشمالي من الداخل، كما تمّ تذهيب ما تم تنظيفه من الزنار الرخامي للواجهة الجنوبية. وأجريت عملية ترميم القاشاني في رقبة القبة من تثبيت البلاط وحقنه، والعمل جارٍ في الواجهة الشرقية من القبة. وعنيت اللجنة المعنية بالترميم بإعادة تأهيل صحن قبة الصخرة المشرفة واستبدال البلاط التالف وإعادة التبليط وعمل الكحلة اللازمة.

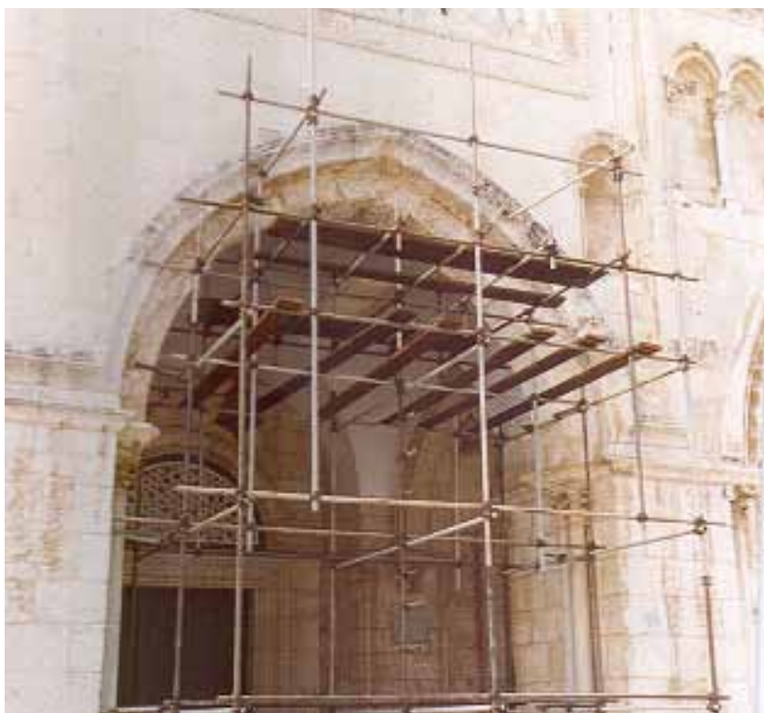

12 عاماً من العطاء

٩ حزيران ١٩٩٩

الرأي
المدير العام
نادر الحوراني
رئيس التحرير المسؤول
عبد الوهاب زغيلات
www.alrai.com E-mail:alrai@jpf.com.jo
رقم الايداع في المكتبة الوطنية ١٩٩٨/٢٠٦١/د
يومية عربية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية
شارع الملكة رانيا العبد الله ص.ب-٦٧١٠ عمان ١١١١٨ هاتف: ٥٦٠٠٨٠٠ فاكس: ٥٦٦١٢٤٢ - «التحرير» - ٥٦٧٦٥٨١ «الادارة» - ٥٦٠٧٣٠٩ «الاعلانات»